



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة المالية

الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة

روما، 30 مايو/أيار- 1 يونيو/حزيران 2011

الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2010

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد **Pedro Guazo**

مدير الشؤون المالية والخزانة

برنامج الأغذية العالمي

رقم الهاتف: +3906 6513 2293

ملخص

- ◀ يسر الأمانة أن تعرض الكشوف المالية المراجعة لعام 2010، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وهذه هي بالفعل المجموعة الثالثة من الكشوف المالية التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.
- ◀ وتعرض هذه الوثيقة على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و14-8 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وهذه هي المرة الثالثة التي تقدم فيها الكشوف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.
- ◀ وتقدم أمانة البرنامج منذ عام 2008 ردودها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدّم فيها تقرير المراجع الخارجي. وترد هذه الردود في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة FC139/4).

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تؤيد عرض الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2010 على المجلس التنفيذي ليوافق عليها.

مشروع المشورة

- ◀ وفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، توصي لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة المجلس التنفيذي للبرنامج بالموافقة على الكشوف المالية السنوية المراجعة لعام 2010.

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 6-10/6/2011

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

الكشف المالية السنوية المراجعة لعام 2010

للموافقة



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2011/6-A/1

9 May 2011

ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي
في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

رئيسة الشؤون المالية ونائب المدير التنفيذي السيدة G. Casar رقم الهاتف: 066513-2885
لدائرة إدارة الموارد والمساءلة:

مدير دائرة التقارير المالية: السيد P. Guazo رقم الهاتف: 066513-2293

رئيس فرع الحسابات العامة: السيد G. Craig رقم الهاتف: 066513-2094

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعدة الإدارية لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

بيان المحتويات

الصفحة	
2	عرض
3	مشروع القرار
5	القسم الأول
5	• بيان المديرية التنفيذية
14	• الكشف الأول
15	• الكشف الثاني
16	• الكشف الثالث
17	• الكشف الرابع
18	• الكشف الخامس
19	• مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
58	• الملحق الأول
63	القسم الثاني
65	تقرير مراجع الحسابات المستقل
96	تقرير المراجع الخارجي عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول

يسر الأمانة أن تعرض الكشوف المالية لعام 2010، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير المراجع الخارجي. وهذه هي بالفعل المجموعة الثالثة من الكشوف المالية التي أعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.

وتعرض هذه الوثيقة (WFP/EB.A/2011/6-A/1) على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 1-13 و 8-14 من النظام المالي التي تنصّ على تقديم كشوف البرنامج المالية المراجعة وتقرير مراجع الحسابات الخارجي المتعلق بها. وهذه هي المرة الثالثة التي تقدم فيها الكشوف والتقرير معاً في وثيقة واحدة.

وتقدم أمانة البرنامج منذ عام 2008 ردودها على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في نفس الدورة التي يُقدّم فيها تقرير المراجع الخارجي. وترد هذه الردود في الوثيقة المعنونة "تقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WFP/EB.A/2011/6-D/1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

- (1) يوافق على الكشف المالية السنوية للبرنامج لعام 2010، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي؛
- (2) يلاحظ استخدام 550 884 مليون دولار أمريكي من الحساب العام في عام 2010 لتمويل مدفوعات الإكراميات ولشطب الخسائر النقدية، والسلف المقدمة إلى الموظفين والموردين؛
- (3) يلاحظ أن خسائر السلع ما بعد التسليم في عام 2010 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

القسم الأول

بيان المديرية التنفيذية

مقدمة

1- وفقاً للمادة الرابعة عشرة -6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أنتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بقصد الموافقة عليها. كما أقدم إلى المجلس تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشف المالية لسنة 2010، مشفوعاً برأيه بشأن هذه الكشف المالية بموجب المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

التحليل المالي وتحليل الميزانية

ملخص

- 2- شغل عام 2010 تحدياً آخر للبرنامج والجهات المانحة والمستفيدين. ومع استمرار معاناة 900 مليون من السكان من الجوع، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وتزايد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وتسارع وتائر الكوارث الحادة بفعل الطقس، أصبحت الحاجة إلى البرنامج اليوم أكبر من أي وقت مضى.
- 3- وعلى مدى عام 2010، واصل البرنامج جهوده لتلبية الاحتياجات المتغيرة عن طريق توفير الأدوات الصحية والغذاء الملانم في المكان المناسب والوقت المناسب. وواصلت الجهات المانحة تقديم الدعم القوي عن طريق مساهمات بلغت 4 129.8 مليون دولار أمريكي، مما أتاح للبرنامج الحفاظ على مستوى عملياته والتصدي لحالات الطوارئ غير المتوقعة في هايتي، وباكستان، والقرن الأفريقي.
- 4- وظل البرنامج يعمل، للعام الثالث على التوالي، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي يعترف بموجبها بالمساهمات كجزء من الإيرادات عند تأكيدها تحريراً، وبالنفقات عند تلقي السلع أو الخدمات أو عند تسليم السلع الغذائية. وهناك دائماً فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات النفقات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2010 تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2009، والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2010. وبناء على ذلك، قد تكون النفقات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيراد العائد من المساهمات في هذه السنة نظراً لأن البرنامج يقوم باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.
- 5- وعلى أساس رصيد الموارد المتاح في نهاية عام 2009 والموارد الإضافية المقدمة من الجهات المانحة في عام 2010، أنفق البرنامج 4 237.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9.6 مليون دولار أمريكي - 0.2 في المائة - على عام 2009.

الأداء المالي

6- في عام 2010 بلغ مجموع الإيرادات 266.2 مليون دولار أمريكي، بهبوط قدره 107.1 مليون دولار أمريكي، أي 2 في المائة عن إيرادات عام 2009، التي بلغت 373.3 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2010، كانت الإيرادات تتألف من:

- ◀ مساهمات نقدية وعينية: 129.8 مليون دولار أمريكي؛
- ◀ الإيرادات المتحققة من صرف العملات: 7.3 مليون دولار أمريكي؛
- ◀ عائد الاستثمار: 22.6 مليون دولار أمريكي؛
- ◀ إيرادات أخرى: 106.5 مليون دولار أمريكي.

7- وشملت الإيرادات المتحققة من المساهمات عام 2010 مبلغاً قدره 546.7 مليون دولار أمريكي على شكل مساهمات نقدية، و538.1 مليون دولار أمريكي على شكل مساهمات عينية. ويمثل مجموع الإيرادات الناتجة عن المساهمات البالغ 129.8 مليون دولار أمريكي هبوطاً قدره 75.4 مليون دولار أمريكي، أي 2 في المائة عن عائد المساهمات المؤكدة في عام 2009، وتجاوز عائد المساهمات الفعلية الإيرادات المتوقعة بمبلغ 700 مليون دولار أمريكي حسب التحديث الثالث لخطة الإدارة للفترة 2010-2011.

8- وبلغ مجموع نفقات البرنامج في عام 2010 ما يعادل 237.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 9.6 مليون دولار أمريكي، أي 2 في المائة عن نفقات عام 2009. ووصل حجم الأغذية الموزعة في عام 2010 إلى 4.6 مليون طن متري، بهبوط قدره 200 000 طن متري - أي 4 في المائة - عن الأغذية الموزعة في عام 2009 التي بلغت 4.8 مليون طن متري. ويعكس الهبوط في حجم الأغذية الموزعة في جانب منه التوسع في استخدام أدوات جديدة للمساعدة مثل النقدية والقسائم.

9- وهبط فائض الإيرادات على النفقات في عام 2010 إلى 28.5 مليون دولار أمريكي، بعد أن بلغ 145.2 مليون دولار أمريكي في عام 2009، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى:

- ◀ هبوط قدره 75.4 مليون دولار في الإيرادات العائدة من المساهمات، التي انخفضت من 205.2 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى 129.8 مليون دولار أمريكي في عام 2010؛
- ◀ زيادة قدرها 9.6 مليون دولار أمريكي في الإنفاق من 228.1 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى 237.7 مليون دولار أمريكي في عام 2010؛
- ◀ زيادة قدرها 21.3 مليون دولار أمريكي في الإيرادات الأخرى التي تتعلق أساساً بزيادة النشاط في حسابات خاصة؛
- ◀ هبوط قدره 53 مليون دولار أمريكي في بنود الإيرادات غير التشغيلية الأخرى، والتي تتألف من هبوط قدره 36.9 مليون دولار في عائد سعر الصرف بعد ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في مواجهة اليورو، وهي العملة الرئيسية من غير الدولار الأمريكي التي يحتفظ بها البرنامج، وهبوط قدره 16.1 مليون دولار أمريكي في عائد استثمارات البرنامج.

المركز المالي

- 10- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغ مجموع الأرصدة والاحتياطيات المالية للبرنامج 4 094.1 مليون دولار أمريكي، منها 3 051.1 مليون دولار أمريكي تتعلق بمشاريع البرنامج. ويتعلق الرصيد بالحساب العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية.
- 11- على أساس برنامج العمل الوارد في التحديث الثالث لخطة الإدارة 2010-2011، فإن الرصيد المالي المتعلق بمشاريع البرنامج البالغ قيمتها 3 051.1 مليون دولار أمريكي يمثل قرابة 7 أشهر من الأنشطة التشغيلية.
- 12- وقد هبطت القيمة الكلية للرصيد النقدي، وأرصدة الاستثمارات القصيرة الأجل التي يحتفظ بها البرنامج لتغطية احتياجاته بمبلغ 415.3 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 24 في المائة من 1 744.4 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى 1 329.1 مليون دولار أمريكي في عام 2010. ويعزى هذا أساساً إلى فروق التوقيت في تسلم عدة مساهمات خاصة، وهذا ما تعكسه زيادة مماثلة في المساهمات المستحقة التحصيل.
- 13- وتغطي النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل للبرنامج المبلغ مجموعه 555.6 مليون دولار أمريكي من قطاع اعتماد الفئات البرنامجية، زهاء شهرين من النشاط التشغيلي. غير أنه من الجدير بالملاحظة أن البرنامج تمكن في أوائل عام 2011، من تحصيل النقدية بمستويات أعلى من الفترات المقارنة السابقة. وإذا أخذ هذا في الاعتبار، فإنه يتيح تعديل التغطية من واقع النقدية والاستثمارات بحيث تبلغ ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر تقريباً في عام 2010، أي بتحسين مستوى عام 2009.
- 14- وبلغ مجموع المساهمات المستحقة القبض في عام 2010 ما يعادل 2 470.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 424.9 مليون دولار أمريكي، أي 21 في المائة، على المساهمات المستحقة القبض في عام 2009 والتي بلغت قيمتها 2 045.6 مليون دولار أمريكي. وتعد الزيادة في المساهمات المستحقة القبض نتيجة مساهمات خاصة كبيرة تأكدت في أواخر العام مقارنة بالفترتين السابقتين. وسيتم تحصيل النقدية من هذه المساهمات في عام 2011. وبلغ إجمالي متوسط فترة التحصيل 7.6 أشهر في عام 2010.
- 15- وفي نهاية عام 2010، هبطت قيمة مخزون السلع الغذائية لدى البرنامج بما يعادل 40.6 مليون دولار أمريكي، أي 6 في المائة، عن قيمته في عام 2009 بسبب انخفاض الكمية التي يحتفظ بها البرنامج. وبلغت كمية السلع الغذائية في مخازن البرنامج في نهاية عام 2010 ما يعادل 1.3 مليون طن متري، فكانت تقل بنسبة 7 في المائة عن رصيد السلع البالغ 1.4 مليون طن متري سنة 2009.
- 16- ووفقاً لمعدل توزيع السلع المتوقع في عام 2011، فإن كمية السلع الغذائية الموجودة في مخازن البرنامج البالغ حجمها 1.3 مليون طن متري ستكفي ما يعادل استهلاك ثلاثة إلى أربعة أشهر، وهي فترة مماثلة للفترة المناظرة في نهاية عام 2009.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

- 17- استمدت أرقام الميزانية بالنسبة لتكاليف المشاريع المباشرة وتكاليفها غير المباشرة - ميزانية دعم البرامج والإدارة - التي أعلن عنها في الكشف المالي الخامس "كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية"، من برنامج العمل حسب ما هو محدد في خطة الإدارة لفترة السنتين (2010-2011). وتستند خطط الإدارة إلى الاحتياجات وتعبّر عن مجموع ميزانيات

التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، إما بصورة مباشرة أو عن طريق ما فوضه من سلطات. وُتُتاح الموارد لتكاليف المشاريع المباشرة عندما تتأكد مساهمات الجهات المانحة في المشاريع المعتمدة. وتُتاح الموارد لتلبية التكاليف المباشرة عن طريق موافقة خطة الإدارة. ويعبر الكشف المالي الخامس عن استخدام التكاليف المباشرة وغير المباشرة عندما تُعقد الالتزامات.

18- وقد عُرضت خطة الإدارة الأصلية (2010-2011) على المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وبلغت القيمة الكلية لبرنامج العمل 4 577.7 مليون دولار أمريكي؛ ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية الأصلية". ومع نهاية عام 2010، اتسع برنامج العمل ليعبر عن التغييرات في احتياجات مشاريع البرنامج الناتجة أساساً عن الزلزال في هايتي، والفيضانات في باكستان، وحالات الجفاف في القرن الأفريقي. ووصل مستوى برنامج العمل النهائي في عام 2010 إلى 6 677.7 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2 100 مليون دولار أمريكي، أي 46 في المائة، ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية النهائية".

استخدام الميزانية

19- من المهم ملاحظة أن البرنامج لا يمكنه استخدام الموارد إلا عندما تتأكد المساهمات في المشاريع المعتمدة. ولهذا فإن استخدام الميزانية مقيد بتوقيت هذه المساهمات وتأكيداتها خلال العام. وفي عام 2010، بلغت الميزانية النهائية للتكاليف المباشرة للبرنامج 6 399.7 مليون دولار أمريكي، ولكن استخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشاريع المباشرة في عام 2010 كان بنسبة 57 في المائة وهو ما يعبر عن هذا القيد.

20- وقد انعكس معدل الاستخدام في معدلات الاستخدام لمختلف عناصر التكلفة على النحو الموضح أدناه. ويعبر الاختلاف في استخدام مختلف عناصر تكاليف الميزانية عن عدد من العوامل التشغيلية مثل المنشأ المعتمز للسلع مقارنة بالمكان الفعلي الذي تجري فيه عمليات شراء الأغذية. وكانت معدلات الاستخدام بصورة عامة على النحو التالي:

- ◀ ميزانية الأغذية – 57 في المائة؛
- ◀ النقل الخارجي – 40 في المائة، نتيجة للزيادة في الشراء الفعلي من الأسواق المحلية والإقليمية مقارنة بالمشتريات من المنشأ المعتمز؛
- ◀ النقل البري والتخزين والمناولة – 64 في المائة؛
- ◀ التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى – 55 في المائة؛
- ◀ تكاليف الدعم المباشرة – 63 في المائة.

21- وقد زيد بند التكاليف غير المباشرة لدعم البرامج والإدارة، في الميزانية الأصلية لعام 2010، من 272.7 مليون دولار أمريكي إلى 278 مليون دولار أمريكي، ليشمل سلفاً من ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2011، وهي سلف مقدمة بقصد استخدامها في عام 2010 من أجل تكنولوجيا المعلومات، والتقييم والأمن 2010. وتتألف الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة من 243.3 مليون دولار أمريكي في الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة، و34.7 مليون دولار أمريكي لصناديق القدرات والصناديق الرأسمالية.

22- واستخدم 97 في المائة من الميزانية العادية النهائية المعتمدة لدعم البرامج والإدارة لعام 2010 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ويعزى الفارق إلى النهج المحافظ الذي اتبعه البرنامج في استخدام موارد دعم البرامج والإدارة خلال العام الأول من فترة السنتين.

23- واستخدمت حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 نسبة 81 في المائة من الميزانية الرأسمالية وميزانية بناء القدرات النهائية المعتمدة. ويمكن أن يعزى معظم الفارق إلى الأرصدة المتبقية من مخصصات المبادرات المؤسسية المعتمدة لفترة السنتين والبنود المخصصة لإدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة وصندوق حالات الطوارئ الأمنية.

تعزيز الشفافية والمساءلة

24- أعد البرنامج للعام الثالث على التوالي كشوفه المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبفضل اعتماد وتنفيذ هذه المعايير في عام 2008، وتوحيد تنفيذها في عام 2009، عزز البرنامج من قدرته على أن يوفر معلومات مالية مناسبة ومفيدة، مما أدى إلى تحسين الشفافية والمساءلة التي يدير بها البرنامج موارده. وفي عام 2010، اتخذ البرنامج خطوات إضافية هامة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة.

25- ويواصل البرنامج دعم وكالات الأمم المتحدة الأخرى في عملها الرامي إلى تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن خلال عضويته في اللجنة الرفيعة المستوى لفرقة العمل المعنية بالإدارة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي عام 2010، قدم البرنامج دعما للجهات الزميلة من الأمم المتحدة والجهات المهتمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن طريق عرضه بأن يكون جزءا من البحوث التي يجريها الاتحاد الدولي للمحاسبين عن أثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

26- ويجري بصورة مستمرة تحديث نطاق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المذكورة لتعبر عن أفضل الممارسات. والتزام البرنامج المتواصل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يقتضي منه أن يؤكد على استمرار تحديث عمليات التطوير المهني. وفي عام 2010، صدرت أربعة معايير محاسبية جديدة تتعلق بالصكوك المالية والمسائل غير المادية. وهذه المعايير هي: (1) المعيار المحاسبي 28: الصكوك المالية: العرض؛ (2) والمعيار المحاسبي 29: الصكوك المالية: الإثبات والقياس؛ (3) والمعيار المحاسبي 30: الصكوك المالية: الكشف عن البيانات؛ (4) والمعيار المحاسبي 31: الأصول غير المادية. ومن المقرر أن يسري المعيار المحاسبي 31 اعتبارا من عام 2011، بينما تسري المعايير الأخرى اعتبارا من عام 2013. والبرنامج ملتزم بتنفيذ هذه المعايير في أقرب وقت ممكن.

27- ولا يزال التزام البرنامج المستمر بهذه المعايير يمثل أحد أولوياته. ويعمل البرنامج أيضا على تحقيق أقصى أثر ممكن لهذه المعايير على مستوى الشفافية والمساءلة في جميع جوانب عملياته. وفي الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2010، كان تقرير المراجع الخارجي "الفائدة المحققة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تعزيز الإدارة المالية"، يسلط الضوء على المجالات التي يمكن فيها استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لدعم التحسينات في الإدارة المالية والحوكمة.

28- واستجابة للتوصيات التي قدمها المراجع الخارجي في هذا التقرير، اتخذ البرنامج الخطوات الموضحة أدناه

- ◀ تتلقى الإدارة العليا للبرنامج على أساس فصلي مجموعة من الكشوف المالية التي تعبر عن الأداء المالي للبرنامج، والوضع المالي والتدفقات النقدية للبرنامج مشفوعة بالتحليل النوعي الذي تستند إليه بقباسات للأداء المالي. وهذا يضمن أن تركز الإدارة العليا على المخاطر المالية المحددة. واجتمع فريق الإدارة العليا لمناقشة الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الكشوف المالية الفصلية وبيانات أخرى أرسلت لتوضيح تحسينات محتملة في إدارة موارد البرنامج.
- ◀ عزز البرنامج مساعدة الرقابة الداخلية للإدارة. ويجري إصدار تعليمات مالية شهرية منقحة لضمان الإبلاغ عن جميع مؤشرات الأداء المالي الرئيسية ومجالات المخاطرة بصورة شفافة. وجرى بصورة منتظمة تقييم التقارير

الشهرية للمكاتب القطرية في إطار مختلف آليات الرقابة، من مستوى المكتب الإقليمي حتى مستوى الإدارة المالية العليا في المقر الرئيسي. وعلاوة على ذلك، أوفد المقر الرئيسي عددا من بعثات الرقابة إلى المكاتب الإقليمية على مدار العام.

و< لتحسين إدارة موارد المشاريع، تم وضع وتعميم "بيان خاص بتكاليف الدعم المباشرة" على أساس شهري يسلط الضوء على الاتجاهات في الموارد المتاحة ومواعيد استكمال المشاريع والمساهمات.

29- ويعد مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، حيث تفي الجهات المانحة بتكاليف الدعم التشغيلي المتعلقة بمساهماتها، من المبادئ الراسخة في البرنامج. ولدى اعتماد مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة، فإنه كان يعبر عن المساعدة الجزئية التي يركز عليها البرنامج. ومع أن مبدأ الاسترداد الكامل لا يزال معمولاً به، إلا أن هناك طلبات متزايدة من البرنامج لتقديم المساعدة التي لا تدخل فيها الأغذية. ومثل هذه المساعدة يمكن أن تكون على شكل تحويلات نقدية وتحويلات بالقسائم، والإنتاج المحلي لأغذية محسنة تغذوياً، وأنشطة محلية لتنمية القدرات. وتتطوي المساعدة غير الغذائية على تكبد تكاليف يمكن أن تعزى مباشرة إلى أنشطة وتكاليف أخرى تعد جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العام للمشروع. ولضمان إمكانية تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكلفة بطريقة شفافة ومنصفة بالنسبة لجميع موارد البرنامج وأنشطته، أجرى البرنامج استعراضاً للإطار المالي. وخلال عام 2010، وافق المجلس على إدخال التغييرات الضرورية في اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج من أجل تحديث نموذج تقدير التكلفة عن طريق إدراج أنشطة غير غذائية، وتعديل نموذج التمويل اللازم لدعم تمويل تكاليف الدورة المباشرة على أساس النسبة المئوية وليس على أساس الوزن. وستوفر هذه التغييرات طريقة بسيطة وشفافة لتقدير تكاليف الأنشطة غير الغذائية وتمويلها، ودعم الانتقال من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية.

30- ويستخدم البرنامج التمويل المسبق لتعظيم الأثر والكفاءة التشغيلية وتوزيع الأغذية على المستفيدين في حينه. وفي عام 2010، رفع البرنامج الحد الأقصى لاعتماد تمويل رأس المال العامل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه الزيادة مبلغاً إضافياً لتمويل السلف التقليدية، والتوسع في اعتماد الشراء الآجل، وتحقيق الاستقرار المالي لخدمات المؤسسة. ويحظى اعتماد تمويل رأس المال العامل بدعم من الاحتياطي التشغيلي الذي يبلغ مستواه المعتمد 92.9 مليون دولار أمريكي.

الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر المؤسسية، وإدارة المخاطر المالية

31- يوجد لدى البرنامج إطار راسخ للضوابط الداخلية يشمل المراجعة الداخلية، ووحدتي التفتيش والتحقيقات، ولجنة المراجعة. وقد صُمم النظام لتحقيق أقصى كفاءة وفعالية في استخدام للموارد وحماية أصوله. وقد تم في عام 2010 استعراض هذا النظام الخاص بالضوابط الداخلية ونتائج عمليات المراجعة الداخلية.

32- ويقتضي النظام المالي من البرنامج ضمان أن تراعي ضوابطه الداخلية أفضل الممارسات السائدة في الدوائر الحكومية والتجارية. ولهذا تضمنت خطة الإدارة (2010-2011) تمويلاً لمشروع خاص باستعراض فعالية الضوابط الداخلية للبرنامج على أساس مبادئ لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، الخاصة بالرقابة الداخلية وتحسينها حسب الاقتضاء. ويُعرف هذا المشروع باسم تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة. وقد أظهرت نتائجه الأولية: (1) أنه يوجد بالفعل لدى البرنامج جميع العناصر الرئيسية لنظام فعال للرقابة الداخلية، ولكن يمكن تحسينه؛ (2) وأن التنفيذ الناجح لمبادرات تحسين الأداء وإدارة المخاطر يعد شرطاً أساسياً لتحسين الرقابة الداخلية. ونتيجة لهذا، تشمل أهداف تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة تنسيق العمل بشأن إدارة الأداء، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. وتضمنت الإجراءات في إطار تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة خلال عام 2010:

- وضع إطار لمبادئ رقابة داخلية يطبق على كافة جوانب عمل البرنامج؛
 - اقتراح تحليل للثغرة في برنامج الرقابة الداخلية؛
 - وضع نهج متكامل لإدارة الأداء والمخاطر تمثيلاً مع هذه المبادئ؛
 - تحديث شامل للتوجيه المؤسسي بشأن إدارة الموارد المالية والمقرر أن يستكمل خلال عام 2011؛
 - استعراض دقة وفعالية الهيكل الحالي لتفويض السلطات فيما يتعلق بالمسائل المالية والمشتريات؛
 - استعراض هياكل اتخاذ القرار، بما في ذلك مقترحات لترشيد اللجان الداخلية وإنشاء مجلس جديد للإدارة التنفيذية؛
 - تطوير عمليات جديدة لمتابعة الإدارة ضماناً لتنفيذ توصيات أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بصورة كاملة وفعالة.
- 33- خلال عام 2011، سيركز تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة على ما يلي:

- استكمال دليل إدارة الموارد المالية؛
- مواصلة استعراض تفويض السلطات؛
- وضع توجيهات بشأن الضوابط الداخلية للمديرين والموظفين؛
- تدريب المديرين والموظفين على الجوانب الرئيسية للرقابة الداخلية؛
- تطوير عملية إدارة لدعم إصدار بيان تأكيد خاص بالرقابة الداخلية.

إدارة المخاطر المؤسسية

- 34- وافق المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 على سياسة إدارة المخاطر في البرنامج. ومنذ ذلك الوقت، اتخذ البرنامج عدة إجراءات لتعميم إدارة المخاطر في جميع أنشطته وهو يواصل تعزيز عملياته الداخلية باتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ المرحلة الثانية من شبكة برنامج الأغذية العالمي والنظام العالمي للمعلومات (وينجز 2).
- 35- وتشترك لجنة المراجعة في خطة تنفيذ إدارة المخاطر، وتواصل الحصول على إحاطات منتظمة بشأن تقدم التنفيذ. وتم وضع سجل مؤسسي لإدارة المخاطر واستعرضته الإدارة العليا. وفي فبراير/شباط 2011، عقدت الأمانة أول جلسة في سلسلة جلسات الإحاطة التشغيلية الفصلية لبحث المخاطر السياقية والبرنامجية والمؤسسية التي تنجم عن مخاطر مؤسسية محددة مثل ارتفاع سعر الأغذية والتي تنشأ في إطار عمليات قطرية بعينها كتلك الموجودة في أفغانستان والصومال.
- 36- وخلال عام 2010، واصل البرنامج إدماج إدارة المخاطر في جميع وحدات المنظمة. وحتى يناير/كانون الثاني 2011، كان لدى 56 في المائة من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر الرئيسي، سجلات محدثة لتقدير المخاطر. وقامت المكاتب التي لديها نظم كبيرة لإدارة المخاطر بإدارة 67 في المائة من عمليات البرنامج في عام 2010. وهناك عدد من "أبطال" إدارة الأداء والمخاطر يسعون الآن لاعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال. وسيقدم دعم مباشر للتدريب من جانب شعبة إدارة الأداء والمساءلة خلال عام 2011 للمكاتب التي لم تصل بعد إلى تلك المستويات الرفيعة.

إدارة المخاطر المالية

- 37- من الواضح أن الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج تعرضه لمخاطر مالية مختلفة، مثل آثار تغير الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملة الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتضع سياسات إدارة المخاطر المالية في البرنامج في اعتبارها عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، وتعمل على تقليل الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي للبرنامج إذا تسنى ذلك.

38- وتقوم وحدة مختصة في الخزانة بتنفيذ إدارة المخاطر المالية مركزيا على أساس استخدام المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة الاستثمار التابعة للبرنامج، والخدمات الاستشارية التقنية التي يقدمها البنك الدولي، والآراء التي ترد من الفريق الاستشاري الجديد المعني بالاستثمار الذي يضم خبراء خارجيين في مجال الاستثمار. وتغطي السياسات المعمول بها في مجال المخاطر المالية المتعلقة بالنقد الأجنبي، وأسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة. وليس هناك تخوف من عدم تصفية الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع عند استحقاقها.

39- وبلغ مجموع استحقاقات موظفي البرنامج، والتي قدرت قيمتها على ضوء المشورة المقدمة من خبراء اكتواريين مستقلين بمبلغ 308.6 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ومن أصل هذا المبلغ، تم حتى الآن تمويل 173.5 مليون دولار أمريكي عن طريق تحميله على صناديق ومشاريع فردية؛ أما الرصيد الباقي قدره 135.1 مليون دولار أمريكي فلم يُحمل بعد على الصناديق والمشاريع الفردية. وتعامل هذه الاستحقاقات كرصيد دائن في الحساب العام.

40- وفي عام 2010 أجريت دراسة جديدة عن إدارة الأصول والخصوم فيما يتعلق بخطط استحقاقات الموظفين. واستعرضت الدراسة استحقاقات موظفي البرنامج، ووضعت سياسة محدثة لتخصيص الأصول بالنسبة للصناديق، وقامت بصياغة خيارات لسياسات التمويل. وبناء على هذه الدراسة، تم اعتماد مخصص منقح للأصول يتألف من احتمالات مع التعرض لعملة معينة من أجل مقابلة توزيع استحقاقات الموظفين في المستقبل. وقد وافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة تمويل تتعلق باستحقاقات الموظفين غير الممولة، تضمنت مبلغا سنويا قدره 7.5 مليون دولار هو المبلغ المطلوب لتمويل التكاليف الموحدة للموظفين على مدى فترة 15 عاما تبدأ في عام 2011 بغية تحقيق الوضع التمويلي الكامل مع نهاية الفترة.

41- وفي بياني عن الكشوف المالية لعام 2009، أشرت إلى الحالة في الصومال حيث يستحيل القيام بعمليات الرصد والرقابة المعتادة بسبب النزاع والافتقار إلى الحوكمة. وقد أشرت إلى أن البرنامج دأب على إعادة تقدير إجراءاته، فأجرى سبع مراجعات وثلاث تحقيقات من جانب المفتش العام على مدى الخمسة عشر عاما الماضية. وفي 10 مارس/آذار 2010، تضمن تقرير أعده فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال ادعاءات عن ضوابط البرنامج، وأشار إلى مستوى عال من تشتت الأغذية. وردا على ذلك، طلب المجلس إجراء مراجعة مستقلة من جانب المراجع الخارجي لفعالية الضوابط الداخلية في المكتب القطري للصومال. وقد أجريت هذه المراجعة في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2010، وعرض تقرير المراجع ورد الإدارة على الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2011. ولم يعثر المراجع الخارجي بناء على التحقيقات السابقة التي أجراها المفتش العام على دليل التدليس أو الفساد في توزيع الأغذية. وقدم المراجع الخارجي 26 توصية لتحسين الضوابط الداخلية، تم قبول 25 منها؛ وفي الحالة المتبقية، وافقت الأمانة على الاستنتاج ولكنها رأت أنه سيتم التصدي له في النظام الجديد لإدارة المخزونات والمقرر في إطار نظام وينجز-2. ويجري تنفيذ جميع التوصيات المقبولة على أساس الأولوية.

الاستدامة

42- قيم البرنامج عواقب أي انخفاض محتمل في المساهمات في سياق الحالة المالية والاقتصادية العالمية، وما إذا كان هذا الانخفاض سيؤدي إلى تخفيض مقابل في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد النظر في أنشطة البرنامج المتوقعة والمخاطر المقابلة لها، بأن البرنامج لديه ما يكفي من الموارد للاستمرار في العمل على الأجل المتوسط. ولهذا السبب، فإننا سنواصل إعداد الكشوف المالية للبرنامج على أساس استمرارية العمل.

43- وهذا الرأي تؤيده العوامل التالية: (1) زيادة الاحتياجات في خطة الإدارة للفترة (2010-2011)؛ (2) الخطة الاستراتيجية المعتمدة للفترة (2008-2013)؛ (3) الأصول الصافية بنهاية الفترة والمستوى القياسي للمساهمات التي تم تلقيها في 2010؛ (4) مستوى المساهمات المتوقعة لسنة 2011؛ (5) الاتجاه السائد في الدعم المقدم من المانحين والذي مكن البرنامج من مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

44- يشير الملحق الأول بهذه الوثيقة إلى مقر البرنامج الرئيسي وأسماء وعناوين المستشار القانوني، والخبراء الاكثوريين، والمصرفيين الرئيسيين والمراجع الخارجي.

المسؤولية

45- وفقاً لما تتطلبه المادة 1-13 من النظام المالي، يسرني أن أقدم الكشوف المالية التالية التي أعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقاً لأفضل ما يتوفر لدي من معرفة ومعلومات، أن جميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أدخلت في السجلات المحاسبية، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية والتي تشكل جزءاً من هذا التقرير، تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

- الكشف الأول - كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
- الكشف الثاني - كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
- الكشف الثالث - كشف التغيرات في الأصول الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
- الكشف الرابع - كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
- الكشف الخامس - كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

مذكرات على الكشوف المالية

[تم التوقيع على النسخة الأصلية]

Josette Sheeran

المديرة التنفيذية

روما، 25 مارس/آذار 2011

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الأول
كشف المركز المالي
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2009	2010	مذكرة	
الأصول			
الأصول الجارية			
1 162.2	550.5	1-2	النقدية ومعادلات النقد
582.2	778.6	2-2	الاستثمارات القصيرة الأجل
1 896.7	2 352.6	3-2	المساهمات المستحقة القبض
738.4	700.2	4-2	المخزونات
131.8	186.4	5-2	البنود المستحقة القبض الأخرى
4 511.3	4 568.3		
الأصول غير الجارية			
148.9	117.9	3-2	المساهمات المستحقة القبض
204.2	248.2	6-2	الاستثمارات طويلة الأجل
45.7	85.1	7-2	العقارات، والآليات والمعدات
43.6	36.5	8-2	الأصول غير المادية
442.4	487.7		
4 953.7	5 056.0		
مجموع الأصول			
الخصوم			
الخصوم الجارية			
480.8	522.0	9-2	الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات
24.4	19.0	10-2	المخصصات
23.3	22.2	11-2	استحقاقات الموظفين
528.5	563.2		
الخصوم غير الجارية			
255.4	286.4	11-2	استحقاقات الموظفين
111.7	112.3	12-2	القرض الطويل الأجل
367.1	398.7		
895.6	961.9		
مجموع الخصوم			
4 058.1	4 094.1		
الأصول الصافية			
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
3 792.0	3 834.7	1-7	أرصدة الصناديق
266.1	259.4	14-2	الاحتياطيات
4 058.1	4 094.1		
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات			

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

(تم التوقيع على النسخة الأصلية)

Josette Sheeran

المديرة التنفيذية

روما، 25 مارس/آذار 2011



برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثاني
كشف الأداء المالي
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2009	2010		
الإيرادات			
3 445.0	3 546.7	1-3	المساهمات النقدية
760.2	583.1	2-3	المساهمات العينية
44.2	7.3	3-3	فرق أسعار صرف العملات
38.7	22.6	4-3	عائد الاستثمارات
85.2	106.5	5-3	إيرادات أخرى
4 373.3	4 266.2		مجموع الإيرادات
النفقات			
15.1	60.3	1-4	النقدية والقوائم الموزعة
2 380.4	2 254.6	2-4	السلع الغذائية الموزعة
734.5	659.0	3-4	التوزيع والخدمات المتصلة به
617.8	646.4	4-4	الأجور، والمرتببات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى
115.6	152.5	5-4	الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية
303.5	374.3	6-4	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى
2.7	2.7	7-4	تكاليف التمويل
12.5	25.1	8-4	المستهلكات والإهلاك
46.0	62.8	9-4	نفقات أخرى
4 228.1	4 237.7		مجموع النفقات
145.2	28.5		الفائض في السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المذكرة	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	الفائض	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
	3 646.8	145.2	266.1	4 058.1
	145.2	(145.2)	-	-
14-2	6.7	-	(6.7)	-
14-2/6-2	7.5	-	-	7.5
2-7	-	28.5	-	28.5
	14.2	28.5	(6.7)	36.0
	3 806.2	28.5	259.4	4 094.1

31 ديسمبر/كانون الأول 2009

تخصيص فوائض 2009

تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2010

النقل من الاحتياطيات وإليها

المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد

الصندوق

الفائض للسنة

مجموع الحركة أثناء السنة

مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010



تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الرابع
كشف التدفقات النقدية
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
(بملايين الدولارات الأمريكية)

2009	2010	المذكرة
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
145.2	28.5	الفائض للسنة
التسويات لمطابقة الفائض مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
12.5	25.1	8-2/7-2 الاستهلاك والإهلاك
(37.3)	(11.5)	2-2 (الخسارة) غير المتحققة في الاستثمارات القصيرة الأجل
(4.5)	(4.6)	6-2 (الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات طويلة الأجل
0.6	0.6	12-2 (الزيادة) في القيمة المستهلكة من القرض الطويل الأجل
2.1	2.1	12-2 الفوائد على القرض الطويل الأجل
283.4	38.2	4-2 النقص في المخزونات
(15.3)	(424.9)	3-2 (الزيادة) في المساهمات المستحقة الدفع
(4.8)	(54.2)	5-2 الزيادة في المدفوعات الأخرى
-	(0.6)	7-2 الزيادة في العقارات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)
(87.0)	41.2	9-2 (النقص)/(الزيادة) في الحسابات المستحقة الدفع
(4.6)	(5.4)	10-2 (النقص) في المخصصات
38.2	29.9	11-2 الزيادة في استحقاقات الموظفين
328.5	(335.6)	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(82.8)	(182.8)	2-2 (الزيادة) في الاستثمارات القصيرة الأجل
0.8	(0.4)	5-2 الزيادة/النقص في الفوائد المتحققة المستحقة القبض
(2.3)	(34.0)	6-2 (الزيادة) في الاستثمارات طويلة الأجل
(35.6)	(55.9)	7-2 (الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات
(16.6)	(0.9)	8-2 (الزيادة) في الأصول غير المادية
(136.5)	(274.0)	التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
(2.1)	(2.1)	12-2 الفوائد المدفوعة على القرض الطويل الأجل
(2.1)	(2.1)	التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل
189.9	(611.7)	النقص/الزيادة الصافية في النقدية ومعادلات النقد
972.3	1 162.2	النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة
1 162.2	550.5	النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الخامس
كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*
عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ المحدد في الميزانية	الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية	المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي	المذكرة
6					عناصر التكلفة
	2 097.4	3 075.4	1 758.1	1 317.3	الأغذية
	373.4	574.9	230.2	344.7	النقل الخارجي
	976.9	1 247.6	792.3	455.3	النقل البري والتخزين والمناولة
	301.3	665.1	366.7	298.4	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى
	556.0	836.7	528.9	307.8	تكاليف الدعم المباشرة
	4 305.0	6 399.7	3 676.2	2 723.5	المجموع الفرعي للتكاليف المباشرة
	238.0	243.3	235.8	7.5	التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة
	34.7	34.7	28.2	6.5	الصناديق الرأسمالية وصناديق القدرات
	272.7	278.0	264.0	14.0	المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة
	4 577.7	6 677.7	3 940.2	2 737.5	المجموع

تشكل المذكرات المرفقة جزءاً أساسياً من هذه الكشف المالية.

* أعدت على أساس الالتزام

مذكرات على الكشوف المالية

بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

- 1- جرى إعداد الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات والقروض إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، يستخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- 2- ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولمراعاة طبيعة أعمال البرنامج، فإن إيرادات المساهمات المؤكدة كتابياً تثبتت كمعاملات غير تبادلية بموجب المعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الإيرادات. ويعتبر البرنامج أنه رغم فرض قيود على استخدام المساهمات فإن تلك القيود لا تفي بتعريف الشرط الوارد في المعيار 23.
- 3- أعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.
- 4- والعملة المستخدمة في البرنامج، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تترجم إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتترجم الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

- 5- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يحتفظ بها مدراء الاستثمار.
- 6- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الصكوك المالية

- 7- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح البرنامج طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل البرنامج لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيته.
- 8- تقاس الأصول المالية المحتفظ بها للاتجار فيها بالقيمة العادلة وتدوّن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظراً لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات البرنامج ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضاً كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.

- 9- القروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقداً وغيرها من المبالغ المطلوبة النقدية ومعادلات النقدية. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.
- 10- الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي الأصول المالية غير المشقة التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم البرنامج أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.
- 11- الأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية.
- 12- تثبت جميع الخصوم المالية غير المشقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

- 13- تُقَدِّم السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تُقِيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل.
- 14- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة⁽¹⁾ إذا قُدمت عيناً، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة البرنامج عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- 15- وتُقدِّم السلع الغذائية في بند النفقات عندما يوزعها البرنامج مباشرة، أو عند تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها.

المساهمات والبنود المستحقة القبض

- 16- تثبت المساهمات عند تأكيدها كتابياً من جانب المانحين.
- 17- تعرض المبالغ المستحقة القبض صافية البنود المتعلقة بالانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.
- 18- وتُثَبِّت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.
- 19- وتُقيم العقارات، والآليات والمعدات المتبرَّع بها بقيمة السوق العادلة، وتُثَبِّت كأصول ثابتة وإيرادات.

(1) تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

العقارات، والآليات والمعدات

20- تسجل العقارات، والآليات والمعدات بالقيمة الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن التلف. ويرد استهلاك العقارات، والآليات والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات، والآليات والمعدات هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

21- وتُنَبَّت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيّم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

22- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنوياً على الأقل.

الأصول غير المادية

23- تسجل الأصول غير المادية بقيمتها الأصلية مطروحاً منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر بسبب التلف.

24- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. و عمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المشتراة خارجياً	3
البرمجيات المطورة داخلياً	6
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

25- يُنَبَّت البرنامج استحقاقات الموظفين التالية:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- استحقاقات ما بعد الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

26- وتشارك فئات معينة من موظفي البرنامج في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وصندوق المعاشات هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. والصندوق ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته من المركز المالي للخطة وأدائها على أساس المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بقدر كاف من الموثوقية للأغراض المحاسبية، وهو يعامل هذه الخطة كأنها خطة مساهمات محددة.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

27- ترصد مبالغ للخصوم والرسوم في المستقبل عندما يكون لدى البرنامج التزام قانوني أو تقديري ناتج عن وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة البرنامج بتسويته.

28- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

29- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتياً أنشأت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقاً للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق البرنامج. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والنفقات.

30- وتعد الشرائح نشاطاً أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف البرنامج جميع المشاريع والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: (1) حسابات فئات البرامج؛ (2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ (3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ البرنامج عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

31- وحسابات فئات البرامج عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والنفقات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

32- إن الحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة، قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محددة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدها إلى الفترة المالية التالية.

33- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق البرنامج. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

34- ويحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

35- وللبرنامج أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتمشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كنفقات للبرنامج. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة.

مقارنة الميزانيات

- 36- تعد ميزانية البرنامج على أساس الالتزام والكشف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف النفقات على أساس طبيعة هذه النفقات بينما تصنف نفقات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والحسابات السنوية حسب التصنيف الوظيفي لعناصر التكلفة.
- 37- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضاً على الخطة الإدارية لفترة السنتين وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والصناديق الرأسمالية وصناديق بناء القدرات. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.
- 38- ويقارن الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظراً للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

2009	2010	
بملايين الدولارات الأمريكية		
		النقدية ومعادلات النقد
124.2	62.4	الحسابات المصرفية والنقدية في المقر
44.5	46.9	الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية
761.1	224.2	حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر
232.4	217.0	النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار
1 162.2	550.5	مجموع النقدية ومعادلات النقد

- 39- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
580.1	776.5
2.1	2.1
582.2	778.6

الاستثمارات القصيرة الأجل

الاستثمارات القصيرة الأجل

الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)

مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

40- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى ثلاث شرائح من الحوافظ لكل منها أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. وقد خفضت مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بصورة طفيفة في عام 2010. وظلت عند أدنى مستوياتها في سياق ظروف سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق لعائد الاستثمار وبمحاولة تحقيق الاستقرار للأسواق المالية.

41- وتم الاحتفاظ بالاستثمارات التي لم تعد تتماشى مع المبادئ التوجيهية للاستثمار في البرنامج في حافظة "قديمة" منفصلة بهدف التخلص من هذه الأوراق المالية مع إيلاء الاعتبار لأوضاع السوق والقيمة الأساسية للأوراق المالية المذكورة. ونتيجة لسياسة التخلص النشطة من هذه الأوراق انخفضت الحافظة القديمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 من 45.2 مليون دولار أمريكي إلى 20.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وخلال السنة عوضت المكاسب غير المتحققة في الأوراق المالية القديمة عن الخسائر المتحققة التي نجمت عن خفض مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل.

42- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 776.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 (580.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). ومن هذا المبلغ خصص ما قيمته 539.4 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمونها الحكومات أو الوكالات الحكومية (359.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009)؛ وخصص مبلغ 145.2 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (120.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) كما خصص مبلغ 91.9 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية التي لا تساندها رهونات الوكالات والأوراق المالية التي تساندها الأصول (99.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

43- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة ورئي أن الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر مسألة غير مطروحة. وبلغت القيمة الاسمية للصكوك المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 85.3 مليون دولار أمريكي (87.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) وتغطيها المشتقات المقابلة التي تصفى في الوقت نفسه. وبذلك تعود القيمة الدفترية لهذه المشتقات إلى الصفر.

44- يبين الجدول التالي مركز حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

2010	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة	إضافات/(استقطاعات)	2009
بملايين الدولارات الأمريكية					
776.5	11.5	(10.3)	9.7	185.5	580.1
2.1	-	-	0.1	(0.1)	2.1
778.6	11.5	(10.3)	9.8	185.4	582.2

استثمارات قصيرة الأجل
الحصة الحالية من استثمارات طويلة الأجل
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل

45- خلال عام 2010 ارتفعت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 196.4 مليون دولار أمريكي. وتتكون هذه الزيادة في جانب منها من صافي المكاسب غير المتحققة وقدرها 11.5 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت في كشف التدفقات النقدية في إطار الأنشطة التشغيلية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الحالي من الاستثمار الطويل الأجل البالغ 0.1 مليون دولار أمريكي، وقد عرضت أيضا في إطار الأنشطة التشغيلية كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 4.6 مليون دولار أمريكي أما الرصيد المتبقي، وقدره 182.8 مليون دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافياً من المبالغ المعاد تصنيفها من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
1 896.7	2 352.6
148.9	117.9
2 045.6	2 470.5

التركيبة:
جارية
غير جارية
مجموع المساهمات المستحقة القبض

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
1 925.0	2 456.2
282.4	159.8
2 207.4	2 616.0
(151.9)	(136.2)
(9.9)	(9.3)
2 045.6	2 470.5

المساهمات النقدية
المساهمات العينية
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص
مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات
مخصص لأغراض الحسابات المشكوك فيها
مجموع المساهمات المستحقة القبض

- 46- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من تاريخ الكشف المالية.
- 47- وتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستثنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من البرنامج استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط معين وفي إطار زمني محدد.
- 48- تبين المساهمات المستحقة القبض صافية المخصصات المتعلقة بانخفاض إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.
- تستند مخصصات انخفاض إيرادات المساهمات إلى الخبرة المكتسبة على مر الزمان. وهذا الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها يحدث عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل مشروع ما كانت المساهمة موجهة؛
- وتقدر مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالنسب التالية من المساهمات المستحقة، باستثناء المساهمات المستحقة القبض في الفترة ما بين سنتين أو ثلاثة سنوات، والتي تستبعد المستحقات من جهة مانحة معينة للبرنامج لا يتوقع أي حساب مشكوك فيه من جانب هذه الجهة المانحة.

المساهمات المستحقة القبض غير المدفوعة:	النسبة المئوية
أكثر من أربع سنوات	100
بين 3 و 4 سنوات	50
بين سنتين و 3 سنوات	10

- 49- يبين الجدول التالي مكونات المساهمات المستحقة القبض حسب سنة التأكيد:

سنة التأكيد	2010		2009	
	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
2010	1 862.1	72	-	-
2009	567.4	22	1 742.8	79
2008 وما قبلها	172.8	6	455.2	21
المجموع الفرعي	2 602.3	100	2 198.0	100
تسويات إعادة التقييم (لا توجد مساهمات مستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	13.7	-	9.4	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	2 616.0	100	2 207.4	100

- 50- وفيما يلي حركة المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات خلال العام 2010:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
151.9	(39.0)	23.3	136.2

مجموع المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات

- 51- وخلال عام 2010، بلغ مجموع المخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في عائد الاستثمار 39 مليون دولار أمريكي وهو مدرج في الكشف عن الوضع المالي. وتمثل الزيادة المخصصة لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات نفقات للفترة التي ذكرت في الكشف الخاص بالأداء المالي.

52- وتتعلق مخصصات الحسابات المشكوك فيها بالشطب المتوقع للمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد النفقات الفعلية، دون أن يكون من المنتظر أن تقدم الجهات المانحة التمويل. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلاً من الحساب العام وموافقة من المديرية التنفيذية لأي مبلغ يزيد على 5000 دولار أمريكي.

53- وفيما يلي تحركات مخصصات الحسابات المشكوك فيها في عام 2010:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
9.9	-	(0.6)	9.3

مجموع مخصصات الحسابات المشكوك فيها

54- لم تشطب أي مساهمات مستحقة القبض في عام 2010. وكانت الزيادة أو النقص في مخصصات الحسابات المشكوك فيها تمثل نفقات الفترة، ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

55- الجدولان التاليان يبينان حركة المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة مخزونات الأغذية التي تعبر عن رصيد الفتح والإضافات خلال العام ناقصاً قيمة السلع الموزعة ومخصص تلف الأغذية خلال السنة.

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
598.1	573.4
125.5	109.7
723.6	683.1
(2.9)	(3.0)
720.7	680.1
17.9	20.3
(0.2)	(0.2)
17.7	20.1
738.4	700.2

السلع الغذائية الحاضرة

السلع الغذائية الموجودة في النقل العابر

المجموع الفرعي للسلع الغذائية

خصم التالف من الأغذية

مجموع السلع الغذائية

المواد غير الغذائية

خصم التالف من غير الأغذية

مجموع المواد غير الغذائية

مجموع المخزون

2009	2010	مطابقة السلع الغذائية
بملايين الدولارات الأمريكية		
1 000.4	720.7	المخزونات الافتتاحية
4.0	2.9	الخصم - مخصص التلف
1 052.1	1 142.8	المشتريات من السلع الغذائية
694.8	655.7	المساهمات العينية المستلمة
344.7	405.2	النقل والتكاليف المتصلة به
3 096.0	2 927.3	مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع
(2 372.4)	(2 244.2)	مطروحاً منه: السلع الغذائية الموزعة
(2.9)	(3.0)	مخصص التلف من الأغذية
720.7	680.1	مجموع السلع الغذائية

56- فيما يتعلق بعام 2010 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 2 254.6 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 2 244.2 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 10.4 ملايين دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية.

57- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

58- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم البرنامج لتتبع الأغذية، بالحصص المادي للمخزون وتقيّمه على أساس المتوسط المرجح.

59- وخلال عام 2010، أجرى البرنامج استعراضاً لحركة أسعار السلع في السوق بالنسبة للأنواع الرئيسية من السلع التي يحتفظ بها البرنامج في مخزونه وذلك على أساس متوسط الفترة التي يحتفظ فيها البرنامج بالسلع الغذائية كمخزون وأدت نتيجة هذا الاستعراض إلى إمساك البرنامج بحسابات جميع قيم مخزونات السلع الغذائية على أساس التكلفة الأصلية وليس تكلفة الاستبدال نظراً لأن التكلفة الأصلية كانت أقل من تكلفة الاستبدال.

60- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات البرنامج في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة، منها شبكة الاستجابة لحالات الطوارئ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

61- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن الجاهزة، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.

62- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1.3 مليون طن متري قيمتها 683.1 مليون دولار أمريكي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، كانت قيمة المخزونات تبلغ 1.4 مليون طن متري قيمتها 723.6 مليون دولار أمريكي.

63- رصد مخصص للتلف لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.4 في المائة من مجموع السلع الغذائية و0.9 في المائة من المواد غير الغذائية. وتقيّم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع قيمة أي تلف أو تقادم. وفي عام 2010 بلغ مجموع السلع الغذائية التالفة 1.1 مليون دولار أمريكي ويرد

بيان ذلك في كشف المركز المالي. وتعتبر الزيادة أو النقص في مخصص المواد التالفة عن نفقات السنة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي. ولم يحدث استخدام لهذا المخصص ولا أي زيادة أو نقص في المواد غير الغذائية في عام 2010.

64- ترد فيما يلي حركة مخصص المواد التالفة في عام 2009:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
2.9	(1.1)	1.2	3.0
0.2	-	-	0.2
3.1	(1.1)	1.2	3.2

المخصص الخاص بالتالف من الأغذية
المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية
مجموع المخصصات

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
39.5	112.4
21.7	26.1
9.9	10.4
86.0	82.9
157.1	231.8
(25.3)	(45.4)
131.4	186.4

السلف المدفوعة للبايعين
السلف المدفوعة للموظفين
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض (المذكرة 11)
متنوعات مستحقة القبض
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى قبل خصوم الحسابات المشكوك فيها
مجموع البنود المستحقة القبض الأخرى الصافية
المجموع الصافي للبنود المستحقة القبض الأخرى

65- والسلف المدفوعة للبايعين هي مدفوعات تقدم سلفاً عن توريد البضائع والخدمات.

66- والسلف المدفوعة للموظفين هي لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين.

67- وتشمل المدفوعات المتفرقة المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة في إطار الحسابات الخاصة، والفوائد المستحقة القبض، وضريبة القيمة المضافة في حالة عدم الحصول على الإعفاء الضريبي المباشر ومن الحكومات.

68- ويجري استعراض البنود الأخرى المستحقة القبض لتحديد ما إذا كان الأمر يتطلب أي خصوم للحسابات المشكوك فيها. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، حُدد مبلغ 45.4 مليون دولار أمريكي كمخصص لضريبة القيمة المضافة التي تم دفعها وما زال من المنتظر استردادها.

69- وترد فيما يلي حركة المخصصات للحسابات المشكوك فيها خلال عام 2010:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
25.3	-	20.1	45.4

مجموع المخصصات للحسابات المشكوك فيها

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

2009	2010	
بملايين الدولارات الأمريكية		
83.3	85.8	الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
(2.1)	(2.1)	الجزء الجاري (المذكرة 2-2)
81.2	83.7	الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة
74.5	76.9	السندات
48.5	87.6	الأسهم
123.0	164.5	مجموع السندات والأسهم
204.2	248.2	مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل

70- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم. وقد اشترت أوراق خزانة الولايات المتحدة (STRIPS) في سبتمبر/أيلول 2001 ويحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وقد وزع أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-12)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه الأوراق فائدة اسمية وقد اشترت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.5 في المائة حتى أجل استحقاق كل من الأوراق. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

71- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 100.9 مليون دولار أمريكي (94.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009)

72- ونتجت الزيادة في خدمة السندات الطويلة الأجل واستثمارات الأسهم البالغ قيمتها 41.5 مليون دولار أمريكي عن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ على حسابات ومشاريع تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 31.3 مليون دولار أمريكي تمثيلاً مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة بالبرنامج والتي تقضي باستثمار 50 في المائة في السندات العالمية و 50 في المائة في الأسهم العالمية لصناديق خُصصت لتغطية استحقاقات الموظفين. وجاءت الزيادة في الرصيد أساساً لتغير القيمة السوقية، وكذلك بإعادة استثمار الفوائد المتحصلة خلال عام 2010.

73- وتجري استثمارات الأسهم من خلال خمسة صناديق إقليمية تتبع تركيبة وأداء المؤشر العالمي لشركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI)، وهو مؤشر معترف به لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر العالمي (MSCI).

74- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2010:

2010	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	الفوائد المستلمة/المستهلكة	إضافات/(إقتطاعات)	2009
بملايين الدولارات الأمريكية					
164.5	7.5	(0.1)	2.9	31.2	123.0
83.7	-	-	4.5	(2.0)	81.2
248.2	7.5	(0.1)	7.4	29.2	204.2

السندات والأسهم
الاستثمار في الأوراق المالية
لخزانة الولايات المتحدة
مجموع الاستثمارات طويلة

75- خلال عام 2010، زادت الاستثمارات طويلة الأجل بمقدار 44 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم طويلة الأجل على أنها متاحة للبيع. ولهذا، حولت المكاسب الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 7.5 مليون دولار أمريكي، في إطار الاتجار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في أوراق خزانة الولايات المتحدة وقدرها 4.5 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت الأنشطة التشغيلية كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار طويل الأجل بمبلغ 4.6 مليون دولار أمريكي. ويعرض الرصيد المتبقي، صافياً من المبالغ المعاد تصنيفها من استثمارات طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل، والبالغ 34 مليون دولار أمريكي في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: العقارات، والآليات والمعدات

2010	الاستهلاك المتراكم	بنود تم التصرف فيها	إضافات	2009	العقارات، والآليات والمعدات
بملايين الدولارات الأمريكية					
2.7	(0.8)	-	0.4	3.1	المباني
17.6	(3.8)	(0.3)	15.2	6.5	الدائمة
2.2	(1.7)	-	1.7	2.2	المؤقتة
6.5	(4.9)	(0.2)	5.1	6.5	الحواسيب
0.1	(0.1)	-	-	0.2	المعدات المكتبية
1.4	(0.5)	-	1.4	0.5	التجهيزات والتركيبات المكتبية
1.5	(1.1)	-	1.2	1.4	معدات الأمن والسلامة
42.6	(13.2)	(0.7)	25.8	30.7	معدات الاتصالات
0.6	(0.4)	-	0.3	0.7	المركبات الآلية
7.5	(2.0)	(0.1)	6.3	3.3	معدات الورش
2.4	-	(1.9)	2.1	2.2	تحسينات المباني المستأجرة
85	(28.5)	(3.2)	59.5	57.3	الأصول الثابتة قيد الإنشاء
					مجموع العقارات والمنشآت والمعدات

76- خلال عام 2010، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة، وأجهزة الحاسوب والمعدات المكتبية، والمركبات الآلية، وكذلك تحسينات المباني المسجلة. وبلغ صافي مجموع المشتريات بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، ما يعادل 56.3 مليون دولار أمريكي (35.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) منها 0.6 ملايين دولار أمريكي تتعلق بمنح عينية في صورة عقارات والآليات والمعدات. وترد الإضافات أو تخفيضات المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها في كشف المركز المالي، بينما يرد الخصم ونفقات الاستهلاك عن الفترة وقدرها 17.1 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

77- وتجري رسملة العقارات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حداً أدنى قدره 5 000 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دورياً استعراض مستوى الحد الأدنى.

78- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2010 عن أي تراجع في قيمة العقارات والمنشآت والمعدات كما لم يشير استعراض التصرف في الأصول إلى التخلص من العقارات والمنشآت والمعدات بسبب عدم صلاحية هذه الأصول للاستخدام أو عدم إمكانية إصلاحها.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

2009	إضافات	بنود تم التصرف فيها	الاستهلاك المتراكم	2010
بملايين الدولارات الأمريكية				
47.5	-	-	(11.9)	35.6
البرمجيات المطورة داخلياً				
-	0.1	-	-	0.1
التراخيص والحقوق				
-	0.8	-	-	0.8
الأصول غير المادية قيد الإنشاء				
47.5	0.9	-	(11.9)	36.5
مجموع الأصول غير المادية				

79- جرى رسملة الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 5 000 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المعدة داخلياً حيث يبلغ الحد الأدنى 100 000 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسملة للبرمجيات المطورة داخلياً التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

80- وتتعلق البرمجيات المطورة داخلياً للمرحلة الثانية من مشروع ونجز 2—إعداد وتنفيذ تطبيق إلكتروني متكامل لتخطيط الموارد المؤسسية. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغ مجموع التكاليف المرسملة للمرحلة الثانية من نظام وينجز 35.6 مليون دولار أمريكي، مخصصاً منه مبلغ الاستهلاك المتراكم وقدره 11.9 مليون دولار أمريكي. وتشمل هذه التكاليف المرسملة تصميم وتنفيذ نظام ونجز 2. ويتضمن كشف المركز المالي الإضافة في الأصول غير المادية أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها، بينما ترد نفقات الاستهلاك خلال العام وقدرها 8 ملايين دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
143.1	123.2
الحسابات المستحقة الدفع للبايعين	
91.2	50.4
الحسابات المستحقة الدفع للمانحين	
9.2	23.6
منوعات	
243.5	197.2
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	
237.3	324.8
المستحقات	
480.8	522.0
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	

81- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبايعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

82- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشاريع المقفلة، رهناً بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

83- أما المستحقات فهي مخصصات تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها للبرنامج خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير من الموردين.

84- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع مبالغ مستحقة لوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير خدمات تم الحصول عليها والقيمة العاجلة للعقود الآجلة الخاصة بسعر الصرف. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، كانت هذه العقود الآجلة بالنسبة لسعر الصرف تمثل خسارة غير متحققة بلغت 4.9 مليون دولار أمريكي.

المذكرة 2-10: المخصصات

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
21.0	18.1
3.4	0.9
24.4	19.0

مخصص إعادة الأموال للمانحين
مخصصات متنوعة
مجموع المخصصات

85- ترد فيما يلي حركة مخصصات إعادة الأموال للمانحين في عام 2010:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
21.0	(3.5)	0.6	18.1

مخصصات المبالغ المعادة للمانحين

86- تقدر مخصصات إعادة الأموال مستوى الأموال التي من المتوقع إعادتها للجهات المانحة نظير مساهمات غير مستخدمة في مشاريع أقيمت من الناحية المالية. وقد أدت زيادة مخصصات إعادة الأموال بما قيمته 0.6 مليون دولار أمريكي إلى خفض عائد المساهمات النقدية على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. وفي عام 2010، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 3.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل تخفيضاً في المخصص على النحو الوارد في كشف المركز المالي.

87- ولا توجد علاقة ثابتة بين المبالغ المعادة ورصيد المساهمات المستحقة القبض والمتأخرة. ولا تجري الإعادة إلا في حال عدم وجود مساهمات متأخرة مستحقة القبض.

88- والمخصصات المتنوعة تستهدف الوفاء بالالتزامات القانونية والسلف والمدفوعات المتعلقة بالمتوفين والمصابين من موظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا للهجوم الذي تعرض له المكتب القطري للبرنامج في عام 2009. وتشمل أيضاً نتيجة لاستبعاد المنظمة غير الحكومية التي كانت تشترك في عملية أخرى للبرنامج حيث قررت حكومة البلد المضيف أن تدفع، في إطارها، تعويضات استثنائية مقابل فصل استثنائي لموظفين سابقين في هذه المنظمات غير الحكومية كان البرنامج قد تعاقد معهم.

المذكرة 2-11: استحقاقات الموظفين

2009	2010			المكونات:
بملايين الدولارات الأمريكية				جارية
23.3	22.2			غير جارية
255.4	286.4			مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
278.7	308.6			

2009	2010		التقييم الاكتواري	
المجموع	تقييم برنامج الأغذية العالمي			
بملايين الدولارات الأمريكية				
23.3	22.2	22.2	-	استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل
209.1	234.3	2.1	232.2	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
46.3	52.1	4.6	47.5	استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل
278.7	308.6	28.9	279.7	مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

2-11-1 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

- 89- يقوم خبراء اكتوبريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها البرنامج على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين حيث قام الاكتوبريون باحتساب 308.6 مليون دولار أمريكي منها بينما قام البرنامج باحتساب 28.9 مليون دولار أمريكي (250 مليون دولار أمريكي و 28.7 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 90- من بين مجموع الخصوم البالغ 308.6 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 173.5 مليون دولار أمريكي على المشاريع والصناديق ذات الصلة (143.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 135.1 مليون دولار أمريكي على الحساب العام.

2-11-2 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

- 91- تحدد الخصوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشاور مع الخبراء الاكتواريين. وأنشئت هذه الاستحقاقات للموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر الذين تشملهم لوائح الموظفين في منظمة الأغذية والزراعة وموظفي الأمم المتحدة.
- 92- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكتوبريون باحتسابها 279.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 صافية المكاسب والخسائر الاكتوارية. ووفقا لتقييم عام 2010، بلغ مجموع قيمة الالتزامات الكلية المستحقة على البرنامج للموظفين 314.1 مليون دولار أمريكي منها مبلغ 266.6 مليون دولار أمريكي يمثل استحقاقات الموظفين بعد نهاية الخدمة ومبلغ 47.5 مليون دولار أمريكي يمثل الاستحقاقات الأخرى ذات الصلة بنهاية الخدمة.

- 93- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة تثبت مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور وبهذه الطريقة لا تثبت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو نفقات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسب والخسائر بعضها بعضاً مع الوقت. أما المكاسب/(الخسائر) التي تتجاوز نسبتها 10 في المائة من خصوم الاستحقاقات المحددة فهي تستهلك على امتداد متوسط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبت المكاسب والخسائر الاكتوارية فوراً ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.
- 94- وفيما يتعلق بتقييم عام 2010 لخصوم استحقاقات الموظفين حدد الخبراء الاكتواريون الخسائر الفعلية في استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 34.4 مليون دولار أمريكي و 3.7 مليون دولار أمريكي على التوالي (21 مليون دولار أمريكي لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء خدمتهم و 12.8 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة الموظفين في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 95- ومن بين مجموع المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية (34.4 مليون دولار أمريكي) (36.5 مليون دولار أمريكي) يتعلق مبلغ بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ويتعلق بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة ومبالغ 0.6 مليون دولار أمريكي بالصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات (المذكورة 2-11-4-5). وكانت المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية لخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات تزيد على 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقاً لطريقة الكوريدور فإن المكاسب/(الخسائر) التي تزيد على 10 في المائة تستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتصل بكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فإن متوسط الفترة المتبقية من خدمة الموظفين الفعلية يبلغ 14.22 سنة كما يبلغ 10.03 سنة بالنسبة للصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.
- 96- وتشمل النفقات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتواريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.
- 97- وفيما يلي حركة خصوم استحقاقات الموظفين خلال عام 2010:

2009	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2010
بملايين الدولارات الأمريكية			
181.8	(2.7)	24.5	203.6
20.6	(0.6)	2.6	22.6
5.9	(0.3)	0.4	6.0
41.7	(3.2)	9.0	47.5
250.0	(6.8)	36.5	279.7

خطة التأمين الصحي بعد الخدمة

نظام مدفوعات نهاية الخدمة

الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات

الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة

مجموع خصوم استحقاقات الموظفين

2-11-3 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

- 98- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم.

2-11-4 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

- 99- تحدد استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

- 100- وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عبارة عن خطة تسمح للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي.
- 101- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمويل مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي البرنامج من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم.
- 102- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضاً لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.
- 103- وتشمل هذه الخصوم تكاليف الخدمة الجارية لعام 2010 مطروحاً منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة فعلاً.

2-11-5 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

- 104- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ونفقات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

2-11-5-1 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

- 105- يقوم البرنامج كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد النفقات ومتطلبات المساهمة لنظم البرنامج لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2010، يتضمن الجدول أدناه الافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول التغيرات التي طرأت على الافتراضات والأساليب المستخدمة مقارنة بتقييم عام 2009.
- 106- وقد أدت هذه الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2010 الاكتواري إلى زيادة في خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 29.7 مليون دولار أمريكي (31.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 107- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشوف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلغ عن كل من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.
- 108- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم البرنامج الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي البرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين:

5.00 في المائة للمحاسبة والتمويل (كانت 5.40 في المائة في تقييم 2009)	سعر الحسم
5.00 في المائة لعام 2011 (كانت 6.00 في المائة في عام 2010)	زيادة تكاليف التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
التمويل - 6.81 في المائة؛ المحاسبة - لا تنطبق لأن الخطط عوملت بأنها غير ممولة	العائد المتوقع على الأصول
3.00 في المائة زائداً مكون الاستحقاقات	جدول المرتبات السنوي
2.50 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)	الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة
الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010	أسعار الصرف المستقبلية
بلغ متوسط المطالبات في عام 2010 ما يعادل 5 287 دولاراً أمريكياً لكل شخص بالغ (كان المبلغ 5 534 دولاراً أمريكياً في تقييم 2009)	تكاليف مطالبات التأمين الصحي (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
بلغ متوسط قيمة المطالبات في عام 2011 ما يعادل 5 287 دولاراً أمريكياً للمشاركين المتقاعدين البالغين (كان المبلغ 5 534 دولاراً أمريكياً في تقييم 2009)	التباين في التكلفة الصحية حسب العمر (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
160.08 دولار أمريكي لخطة الدولار 123.96 يورو لخطة اليورو	التكاليف الإدارية السنوية (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
2.45 في المائة من المطالبات (نفس الشيء كما في تقييم 2009)	الاستبقاء لدى شركة التأمين (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
المحاسبة والتمويل - 26.06 في المائة	مساهمات المشتركين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
معدل الوفيات في جميع الخطط يماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 في صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة	معدل الوفيات
تفاوتت بحسب العمر ونوع الجنس وفترة الموظفين	معدلات العجز
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات الانسحاب
تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2004 و2008 في البرنامج	معدلات التقاعد
95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي (90 في المائة في تقييم 2009). وبناء على دراسة أجريت عن التجربة الحديثة في منظمات الأمم المتحدة العاملة في روما فإن نسبة 0.1 في المائة من المشمولين بخطة التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنوياً بعد التقاعد (نفس الشيء كما في تقييم 2009)	المشاركة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات باليورو - خطة اليورو	خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
يحصلون حالياً على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو - خطة الدولار الأمريكي	تغطية الزوج/الزوجة (خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)
85 في المائة من المتقاعدين الذكور و55 في المائة من الإناث لديهم زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي.	النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز المنسوبة لأداء المهام الرسمية (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
80 في المائة من الذكور و45 في المائة من الإناث في تقييم 2009) ويفترض أن الزوجات أصغر بربع سنوات من أزواجهن.	طبيعة العجز (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
10 في المائة من الوفيات و4 في المائة من حالات العجز (نفس النسبة كما في تقييم 2009)	أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة.	الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)
نققات إعداد المتوفى والجنزة؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلاً، إلخ.	الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة)
النققات العلاجية والمستشفيات	منحة العودة للوطن (استحقاقات أخرى متعلقة بانتهاء الخدمة فقط)
تكاليف نقل المتوفى وأسرته للعودة إلى الوطن	تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاث (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
80 في المائة من المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (نفس النسبة كما في تقييم 2009)	حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)
من المفترض أن تبلغ نسبة منحة العودة إلى الوطن المستحقة الدفع 80 في المائة من الموظفين الذين يتقاعدون أو ينسحبون من الخدمة (كانت النسبة 65 في المائة في تقييم 2009). وافترض أن 80 في المائة من الذكور المؤهلين متزوجون و45 في المائة من الإناث متزوجات أيضاً.	الطريقة الاكتوارية
يدفع مبلغ 10 968 دولار أمريكي لغير المتزوج 15 580 دولاراً أمريكياً للموظف للمتزوج في عام 2011 ويزيد هذا الرقم مع زيادة معدل التضخم (كان الرقم في تقييم 2009 هو 10 700 دولاراً للموظف غير المتزوج و15 200 دولاراً للمتزوج في عام 2010)	قيمة الأصول
يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 26 يوماً مدفوع الأجر (نفس الشيء كما في تقييم 2009).	
خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات. (كانت التكلفة لمدة سنة واحدة المتبعة في خطة تعويضات الموظفين)	
نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة؛ الوحدة الائتمانية المقدرة لجميع الالتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. وأما في الاستحقاقات الأخرى التي يشملها التقييم؛ فهي الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد اعتباراً من تاريخ بداية الخدمة حتى انتهاء الخدمة.	
التمويل - القيمة في السوق	
المحاسبة - خطط تعامل على أنها غير ممولة.	

109- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية تتعلق بخصوم استحقاقات الموظفين المحسوبة من قبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-11-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
271.0	5.0	18.0	41.6	206.4	صافي التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
18.2	0.2	1.8	3.1	13.1	تكلفة الخدمة لعام 2010
14.4	0.2	0.9	2.2	11.1	تكلفة الفائدة لعام 2010
(7.8)	(0.3)	(0.6)	(3.1)	(3.8)	(إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2010)
1.0	-	-	-	1.0	مساهمات المشتركين
(17.3)	-	(2.1)	(0.3)	(14.9)	تحركات سعر الصرف
34.6	0.3	3.1	4.0	27.2	الخسائر الاكتوارية الأخرى
314.1	5.4	21.1	47.5	240.1	التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

2-5-11-3 النفقات السنوية للسنة التقويمية 2010

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
18.2	0.2	1.8	3.1	13.1	تكلفة الخدمة
14.4	0.2	0.9	2.2	11.1	تكلفة الفائدة
3.9	-	(0.1)	3.7	0.3	(المكاسب)/الخسائر المتعلقة بالاستهلاك
36.5	0.4	2.6	9.0	24.5	مجموع الإنفاق المثبت في 2010

2-5-11-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

المجموع	خطة تعويض الموظفين	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	نظم مدفوعات انتهاء الخدمة الأخرى	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	
بملايين الدولارات الأمريكية					
83.9	4.1	-	-	79.8	التزام الاستحقاقات المحددة
230.2	1.3	21.1	47.5	160.3	غير النشطة
314.1	5.4	21.1	47.5	240.1	النشطة
314.1	5.4	21.1	47.5	240.1	المجموع
(34.4)	0.6	1.5	-	(36.5)	(الفائض)/العجز
279.7	6.0	22.6	47.5	203.6	(المكاسب)/الخسائر غير المثبتة
					صافي بيان الميزانية (الأصول)/الخصوم

2-11-5-5 خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

110- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: (1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ (2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ (3) معدل الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

111- وقد افترض في تقييم 2010 أن التكاليف الصحية ستزيد بنسبة 5 في المائة في 2011 وما بعده. كما افترض أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.314 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وافترض أيضاً أن سعر الحسم المحاسبي كان 5 في المائة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

112- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم وتكلفة الخدمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنوات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات 1 في المائة.

113- لأغراض تحليل حساسية الخصوم، استخدم فيما يتعلق بسعر الصرف البالغ 1.314 دولار أمريكي لليورو، سعر حسم بنسبة 5 في المائة ومعدل تضخم بنسبة 5 في المائة سنوياً مما أدى إلى تحقيق فوائد إجمالية محددة للالتزامات المعقودة بمبلغ 240.1 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بتحليل حساسية تكلفة الخدمات وعدم استخدام نفس الافتراضات الأساسية التي استخدمت في تحليل حساسية الخصوم احتسبت تكلفة الخدمات لعام 2011 بما يعادل 16.3 مليون دولار أمريكي.

2-11-5-6 التكاليف المتوقعة خلال 2011

114- تبلغ مساهمة البرنامج المتوقعة في 2011 في نظم الاستحقاقات المحددة 8.4 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

2-11-6 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

115- البرنامج منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة ليقدم استحقاقات التقاعد والوفاء والعجز والاستحقاقات ذات الصلة الأخرى. وصندوق المعاشات هذا هو خطة للاستحقاقات المحددة متعددة أرباب العمل وممولة بالكامل. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي لصندوق المعاشات، فإن عضويته مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة ولأي منظمة حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغير ذلك من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

116- والطريقة الاكتوارية المعتمدة لصندوق المعاشات هي طريقة حاصل المجموعة المفتوحة لتحديد ما إذا كانت أصول الصندوق تكفي لتغطية التزامات الصندوق الحالية والمقدرة للمستقبل، باستخدام مجموعات مختلفة من الافتراضات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية والديموغرافية في المستقبل. وتجرى الدراسة الاكتوارية مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات؛ ويكشف استعراض تقرير 2008 السنوي للصندوق أنه يجري دراسة اكتوارية مرة كل سنتين منذ 1997. ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للصندوق ويبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المراجعة كل سنتين. وقد أجرى الصندوق آخر تقييم اكتواري وقت إعداد هذه الحسابات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009.

117- وتشير الفقرة 52 من التقييم الاكتواري الذي أجري في عام 2009 إلى أنه حتى يمكن مساعدة مجلس صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية على تقدير مركز الصندوق على الأساس الجاري وليس المتوقع، أجريت عملية حسابية للقيمة الاكتوارية للاستحقاقات في تاريخ التقييم (أي خصوم الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات التي تم اكتسابها فعلاً للمشاركين العاملين حالياً والمتقاعدين). ويمثل هذا التقييم قيمة الأصول التي يتعين أن تكون حاضرة لدى الصندوق بغرض تلبية التزاماته الحالية. وتتألف هذه الالتزامات من: (1) استمرار المعاشات الحالية للمتقاعدين على المعاش حالياً والمستفيدين منها؛ (2) إنشاء الاحتياطي الضروري لتلبية مدفوعات الاستحقاقات بالنيابة عن المشاركين الحاليين على أساس الافتراض أن خدمتهم سوف تنتهي في تاريخ التقييم والمفاضلة بين الاختيارات المتاحة (أي بين تسوية الانسحاب أو تأجيل استحقاقات التقاعد واستحقاقات التقاعد المبكر، أو استحقاقات التقاعد) الأكثر قيمة بالنسبة لهم (أي بأعلى تكلفة اكتوارية ممكنة).

118- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009، على النحو الوارد في الفقرة 57 من نفس تقرير التقييم الاكتواري، كانت النسبة الممولة، بافتراض تسوية المعاشات بدرجة الصفر، تبلغ 139.6 في المائة (146.9 في المائة في التقييم عام 2007)، بينما كانت النسبة الممولة التي احتسبت على أساس نسب تسويات المعاشات قائمة على أساس أسعار الفائدة الفعلية (أي صافية أسعار الفائدة الاسمية المفترضة والنسب المفترضة لتسويات المعاشات) بنسبة 3.5 في المائة كانت 91 في المائة (95.3 في المائة في تقييم عام 2007).

119- وينشر صندوق المعاشات تقارير فصلية عن استثماراته ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي للصندوق في www.unjspf.org.

120- يتألف التزام البرنامج المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدر لها بمعدل حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة 7.9 في المائة للمشاركين و15.8 في المائة لأعضاء المنظمة، على التوالي من المكافآت التقاعدية المطبقة إلى جانب حصته في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات.

121- ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استناداً على تقدير للكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات بتاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تقرر الجمعية العامة تطبيق هذا الحكم.

122- وتعرض الخطة التقاعدية هذه المنظمات المشاركة إلى مخاطر اكتوارية تتعلق بموظفي المنظمات الأخرى الحاليين والسابقين، مما يؤدي إلى عدم وجود أساس موثوق لتخصيص الالتزام أو تخطيط الأصول للمنظمات المشاركة الأخرى في الخطة. والبرنامج، إلى جانب المنظمات المشاركة الأخرى، ليس في موقع يمكنه من تحديد حصته في مركز الصندوق المالي وأدائه بقدر كاف من الثقة للأغراض المحاسبية، ولذا فقد حددت هذه الخطة محاسبياً كأنها خطة مساهمات محددة تمثيلاً مع المعيار المحاسبي الدولي 25، استحقاقات الموظفين.

123- وخلال 2010، بلغت مساهمات البرنامج المدفوعة لصندوق المعاشات 58.4 مليون دولار أمريكي. أما المساهمات المتوقعة لعام 2011 فهي 62 مليون دولار أمريكي (54.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 و57.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010).

2-11-7 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

124- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي البرنامج الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن البرنامج لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان



الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطاً أساسياً من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي البرنامج ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة وللموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-12: القرض الطويل الأجل

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
111.7	112.3

القرض الطويل الأجل

- 125- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين والبرنامج بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية مبلّغ 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منه مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض طويل الأجل من وكالة حكومية في البلد المانح.
- 126- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنوياً للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنوياً على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويُحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام 2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.
- 127- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغت التكلفة المستهلكة 112.3 مليون دولار أمريكي (111.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) وبلغت الفائدة المسددة عن كل سنة 2.1 مليون دولار أمريكي.
- 128- وفي 2010، بلغ مجموع نفقات الفائدة على القرض الطويل الأجل 2.7 مليون دولار أمريكي (2.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009)، وهو ما ينعكس في كشف الأداء المالي، ويمثل 2.1 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السنوية المستحقة الدفع في مايو/أيار من كل عام، وتمثل 0.6 مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض الطويل الأجل صافي القيمة الحالية.
- 129- وفي كشف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة بما قيمته 2.1 مليون دولار أمريكي خلال العام تحت بند أنشطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة 0.6 مليون دولار أمريكي تحت بند الأنشطة التشغيلية.

المذكرة 2-13: الصكوك المالية

1-13-2 طبيعة الصكوك المالية

- 130- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.
- 131- الأصول المالية للبرنامج في الفئات التالية:

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
580.1	776.5
83.3	85.8
3 057.2	3 058.4
123.0	164.5
3 843.6	4 085.2
1 110.1	970.8
4 953.7	5 056.0

الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز
الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق
القروض والمبالغ المستحقة القبض
الأصول المالية المتاحة للبيع
المجموع الفرعي
أصول غير مالية
المجموع

132- تحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

2-13-2 مخاطر الائتمانات

133- المخاطر الائتمانية لدى البرنامج موزعة توزيعاً جيداً، كما أن سياسة البرنامج لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة بما ضمن فئة AA+/AAA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات الطويلة الأجل AA+.

134- تقلل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد إلى الحد الأدنى بصورة كبيرة من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة التصنيف الأولية و/أو الأطراف الأخرى ذات الجدارة الائتمانية.

135- تتألف المساهمات المستحقة القبض أساساً من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات والحسابات المشكوك فيها.

2-13-3 مخاطر أسعار الفائدة

136- يتعرض البرنامج لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 0.75 في المائة و2.35 في المائة على التوالي (1.46 في المائة و3 في المائة على التوالي في عام 2009). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.44 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و5.94 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.49 في المائة و5.1 في المائة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2009). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-13-4 مخاطر النقد الأجنبي

137- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، عين 91 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات بعملة دولار الولايات المتحدة الأمريكية وعين 9 في المائة باليورو (85 في المائة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية و13 في المائة باليورو في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). والهدف الرئيسي من الحيازات بعملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، عين 83 في المائة من المساهمات المستحقة القبض بالدولار الأمريكي، و7 في المائة

باليورو و10 في المائة بعملات أخرى (80 في المائة بالدولار الأمريكي و11 في المائة باليورو و9 في المائة بعملات أخرى في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).

138- تستخدم العقود الآجلة للنقد الأجنبي على سبيل التحوط لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والتي تتكبدها تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر الرئيسي. وقد أحاط المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام علما بعزم الأمانة على أن يواصل البرنامج التحوط فيما يتعلق بالنفقات باليورو في عامي 2010 و2011 بالدخول في 24 عقدا آجلا للنقد الأجنبي لشراء 5 ملايين يورو كل شهر بالأسعار الثابتة في مقابل الدولار الأمريكي بدءا من منتصف عام 2009 (القرار 2009/EB.A/9). وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، تم تنفيذ 12 عقدا بخسارة متحققة بلغت 4.9 مليون دولار أمريكي. وكانت العقود الاثني عشر الباقية بقيمة اسمية بلغت 85 مليون دولار أمريكي بخسارة سوقية غير متحققة قدرها 4.9 مليون دولار أمريكي باستخدام السعر الآجل حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 (بلغت القيمة الاسمية للعقود البالغ عددها 24 عقدا 169.5 مليون دولار أمريكي ومكاسب سوقية غير متحققة بلغت 3.2 مليون دولار أمريكي باستخدام السعر الآجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). وتدرج الخسائر المتحققة وغير المتحققة في فروق سعر النقد الأجنبي وعُرضت في كشف الأداء المالي.

5-13-2 مخاطر الأسعار

139- يتعرض البرنامج أيضا لمخاطر أسعار السوق من خلال الأسهم التي يحتفظ بها كجزء من استثماراته الطويلة الأجل. وتتعبق استثمارات البرنامج في الأسهم المؤشر العالمي لحركة مورغان ستانلي الرأسمالي الدولي (MSCI) وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم المتقدم.

المذكرة 2-14 أرصدة الصناديق والاحتياطيات

2009	2010					
	المجموع	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة	صناديق الفئات	البرنامجية	
		الاحتياطيات	(رصيد الصندوق)	والعمليات الثنائية		
بملايين الدولارات /الأمريكية						
3 900.1	4 058.1	266.1	462.3	287.0	3 042.7	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
145.2	28.5	-	64.8	115.8	(152.1)	الفائض/(العجز) في السنة
4 045.3	4 086.6	266.1	527.1	402.8	2 890.6	المجموع الفرعي
						التحركات خلال في السنة:
-	-	(164.9)	3.5	-	161.4	السلف المقدمة للمشاريع
-	-	131.3	(13.8)	-	(117.5)	المبالغ المسددة من المشروعات
-	-	(37.4)	37.4	-	-	مخصص اعتمده المجلس التنفيذي
-	-	33.5	(33.5)	-	-	تجديد الموارد
-	-	30.8	(30.8)	-	-	فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة
-	-	-	(116.6)	-	116.6	عمليات النقل بين الصناديق
12.8	7.5	-	7.5	-	-	المكاسب غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل
12.8	7.5	(6.7)	(146.3)	-	160.5	مجموع التحركات خلال السنة
4 058.1	4 094.1	259.4	380.8	402.8	3 051.1	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

140- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي توجه للاستخدام لتلبية احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية لدى البرنامج في الأصول بعد اقتطاع جميع الخصوم.

141- توجد مساهمات نقدية من المانحين، وهذه المساهمات تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشاريع ثنائية. واعتبرت هذه المساهمات مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشاريع محددة فإن النفقات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشاريع الثنائية المناسبة.

142- يمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

2009	2010					
	المجموع	4-14-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	3-14-2 اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة/التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى	2-14-2 حساب الاستجابة العاجلة	1-14-2 الاحتياطي التشغيلي	
						بملايين الدولارات الأمريكية
278.5	266.1	152.0	10.0	47.1	57.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
(147.8)	(164.9)	-	(13.5)	(151.4)	-	السلف المقدمة للمشاريع
100.0	131.3	-	13.1	118.2	-	المبالغ المسددة من المشروعات
(38.9)	(37.4)	(37.4)	-	-	-	مخصصات اعتمادها المجلس التنفيذي
52.7	33.5	-	-	33.5	-	تجديد الموارد
21.6	30.8	30.8	-	-	-	فانض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة
-	-	-	(9.6)	-	9.6	عمليات النقل بين الاحتياطيات
266.1	259.4	145.4	0.0	47.4	66.6	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010

143- يُنشئ المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف خاصة. وكان لدى البرنامج خلال عام 2010 أربعة احتياطيات نشطة: (1) الاحتياطي التشغيلي؛ (2) حساب الاستجابة العاجلة؛ (3) اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة؛ (4) وحساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

144- ووثق المجلس في دورته العادية الثانية عام 2010 على رفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل من 180 مليون دولار أمريكي إلى 557 مليون دولار أمريكي، وأذن بنقل احتياطي اعتماد سلف الدعم المباشرة البالغ 35.9 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي التشغيلي البالغ 57 مليون دولار أمريكي، وبذلك أنشأ احتياطيا واحدا لتمويل السلف بمبلغ 92.9 مليون دولار أمريكي (القرار 2010/EB.2/7، الفقرتان 1 و 2). ويستخدم احتياطي التمويل هذا، لإدارة المخاطر المرتبطة بزيادة مرفق تمويل رأس المال العامل.

145- وتُحمل التحركات في الاحتياطيات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطيات.

1-14-2 الاحتياطي التشغيلي

146- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيلي لأغراض ضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وقد أنشئ الاحتياطي التشغيلي في البداية عند مستوى 57 مليون دولار أمريكي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ارتفع هذا المستوى إلى 92.9 مليون دولار أمريكي نتيجة لنقل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي.

147- وخلال عام 2010، ارتفع الرصيد الفعلي للاحتياطي التشغيلي إلى 66.6 مليون دولار أمريكي نتيجة لنقل 9.6 مليون دولار أمريكي من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، ظل 26.3 مليون دولار

أمريكي من السلف للمشاريع من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة مستحقة السداد. وستحول التسديدات المتعلقة بالسلف المستحقة لاعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي ليصل مستواه إلى المستوى المقرر.

2-14-2 حساب الاستجابة العاجلة

148- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

149- وفي عام 2010 تلقى الحساب 33.5 مليون دولار أمريكي لتجديد موارده. وقدمت السلف لمشاريع بلغ مجموع قيمتها 151.4 مليون دولار أمريكي منه 118.2 مليون دولار أمريكي تم سدادها في عام 2010. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 بلغ رصيد الحساب 47.4 مليون دولار أمريكي مما يعتبر دون المستوى المستهدف المحدد بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع السلف المستحقة على المشاريع المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 ما يعادل 207.8 مليون دولار أمريكي.

3-14-2 اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة

150- الغرض من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة هي ضمان استمرارية تمويل تكاليف الدعم المباشرة والتكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى بانتظار تأكيد المساهمات، وقد اعتمد مستوى للآلية بمبلغ 35.9 مليون دولار أمريكي.

151- وفي عام 2010 بلغ مجموع السلف المقدمة للمشاريع وللبرنامج العالمي لاستئجار المركبات 13.5 مليون دولار أمريكي. وبلغت مدفوعات سداد سلف المشاريع في عام 2010 ما يعادل 13.1 مليون دولار أمريكي. بلغت قيمة السلف المستحقة على المشاريع من الآلية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 ما يعادل 26.3 مليون دولار أمريكي.

152- بلغ الرصيد المتبقي لاعتماد سلف لتغطية تكاليف الدعم المباشرة 9.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، وقد حول إلى الاحتياطي التشغيلي.

4-14-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

153- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطياً أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

154- وافق المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2009، على نفقات غير متكررة للاستثمار في بناء القدرات من حساب دعم البرامج والإدارة (القرار 2009/EB.2/5 v) بما يبلغ مجموعه 25.9 مليون دولار أمريكي، منه 14 مليون دولار أمريكي خصصت من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ووافق المجلس في دورته السنوية الثانية في يونيو/حزيران 2010 على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2010/EB.A/6 -iv) باعتباره مصدر التمويل الذي يغطي نفقات بلغت قيمتها 38.9 مليون دولار أمريكي لتحسينات الأمن الميداني منه 23.4 مليون دولار أمريكي خُصص من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

155- ومن أصل مبلغ 37.4 مليون دولار أمريكي مخصصة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، تم تخصيص 14.5 مليون دولار أمريكي لصندوق الطوارئ الأمنية لتلبية متطلبات الدعم في الموقع، واتخاذ التدابير للتأكد من التزام المباني بإجراءات الأمن وتغيير أماكن المكاتب (عند الضرورة)، وتوفير معدات الأمن. وخصص مبلغ 8.9 مليون دولار أمريكي

لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة. ويتعلق الرصيد البالغ 14 مليون دولار أمريكي من مخصصات قيادة المجموعات والتعلم والتطوير، ومبادرات تكنولوجيا المعلومات التي تهدف إلى تحديث قدرة البرنامج في مجال تكنولوجيا المعلومات، واستخدام التكنولوجيا في التركيز على الأعمال الأساسية وتنفيذ مشروع تعزيز الرقابة الإدارية والمساءلة، من أجل تحسين الرقابة الداخلية وإطار إدارة المخاطر المؤسسية.

156- وبلغ مجموع فائض عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على نفقات دعم البرامج والإدارة 30.8 مليون دولار أمريكي تم تحويله إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي بلغ رصيده 145.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

المذكرة 3: الإيرادات

2009	2010	
(بملايين الدولارات الأمريكية)		
3 242.7	3 316.0	1-3 المساهمات النقدية
265.1	266.2	المساهمات في التكاليف المباشرة
3 507.8	3 582.2	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة
		المجموع الفرعي
(62.8)	(35.5)	مطروحاً منه:
3 445.0	3 546.7	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيرادات المساهمات
		مجموع المساهمات النقدية
751.0	548.5	2-3 المساهمات العينية
13.1	27.7	المساهمات العينية بالسلع
764.1	576.2	المساهمات العينية بالخدمات
		المجموع الفرعي
(3.9)	6.9	مطروحاً منه/مضافاً إليه
760.2	583.1	زيادة/(انخفاض) إيرادات المساهمات
		مجموع المساهمات العينية
44.2	7.3	3-3 المساهمات العينية
		فروق أسعار صرف العملات
(23.5)	(10.4)	4-3 عائد الاستثمارات
37.3	11.5	صافي (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات
24.9	21.5	صافي المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة من الاستثمارات
38.7	22.6	عائد الفوائد
		مجموع عائد الاستثمارات
85.2	106.5	5-3 إيرادات أخرى
4 373.3	4 266.2	مجموع الإيرادات

157- تتم تسوية إيرادات المساهمات وفقاً لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-10). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

158- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات خلال السنة.

159- وتتعلق الإيرادات الأخرى أساساً بأنشطة الحسابات الخاصة، بما في ذلك العمليات الجوية والإمداد بالبضائع والخدمات من مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ومكتب الدعم الميداني في حالات الطوارئ ورسوم الخدمة من ترتيبات الأطراف الثالثة وكذلك الإيرادات من بيع السلع التالفة وغيرها من الممتلكات التي لا يمكن إصلاحها.

المذكرة 4: النفقات

2009	2010		
(بملايين الدولارات الأمريكية)			
15.1	60.3	النقدية والقسائم الموزعة	1-4
2 380.4	2 254.6	السلع الموزعة	2-4
734.5	659.0	التوزيع والخدمات المتصلة به	3-4
518.4	545.8	الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	4-4
43.8	38.3	الموظفون الدوليون والمحليون	
5.7	6.6	الخبراء الاستشاريون	
24.1	35.0	متطوعو الأمم المتحدة	
25.8	20.7	الموظفون المؤقتون	
617.8	646.4	تكاليف الموظفين الأخرى	
		مجموع الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	
17.8	17.2	الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	5-4
35.3	75.2	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	
31.2	26.8	المعدات	
6.7	8.0	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	
24.6	25.3	المرافق	
115.6	152.5	صيانة المركبات والتكاليف الجارية	
		مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	
115.1	147.0	الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	6-4
40.9	15.5	العمليات الجوية	
77.2	136.3	تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى للخدمات المتعاقد عليها	
29.7	28.9	خدمات أخرى متعاقد عليها	
19.3	24.4	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	
21.3	22.2	الأمن والخدمات الأخرى	
303.5	374.3	الإيجارات	
		مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	
2.7	2.7	تكاليف التمويل	7-4
12.5	25.1	المستهلكات	8-4
7.0	4.6	نفقات أخرى	9-4
7.4	9.2	خدمات الصيانة	
2.7	3.1	التأمين	
9.9	25.5	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع	
10.2	17.0	الحسابات المشكوك فيها والتلف	
8.8	3.4	التدريب والاجتماعات	
46.0	62.8	بنود أخرى	
		مجموع النفقات الأخرى	
4 228.1	4 237.7	مجموع النفقات	

- 160- في عام 2010، بلغت قيمة النقدية والخسائر الموزعة 60.3 مليون دولار أمريكي (15.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 161- في عام 2010، بلغت قيمة السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة 2 254.6 مليون دولار أمريكي على النحو الوارد في كشف الأداء المالي (2 380.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 162- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه البرنامج السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 12.9 مليون دولار أمريكي (9.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) (المذكرة 9).
- 163- وعلى ضوء السياسات المحاسبية للبرنامج الخاصة بتسجيل النفقات عند تسليم الأغذية إلى الشريك المتعاون في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، لا تزال هناك سلع غذائية لم توزع بعد على المستفيدين.
- 164- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.
- 165- وتتعلق الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين بموظفي البرنامج، والخبراء الاستشاريين، وعقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.
- 166- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية المستخدمة تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشاريع وإدارتها ودعمها.
- 167- تشمل النفقات الأخرى البالغ قيمتها 62.8 مليون دولار أمريكي تكاليف صيانة المرافق، والتأمين، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، ومخصصات الحسابات المشكوك فيها وتلف المخزونات.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

- 168- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية مع الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوماً منها البنود التي يتم إحلالها سريعاً والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وأجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

- 169- تعد ميزانية البرنامج وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة النفقات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الائتمانات.
- 170- ووفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 24، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد يكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.
- 171- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية في قسم المعالم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي ويشكل جزءاً من هذه الكشوف المالية.

- 172- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة البرنامج، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق.
- 173- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة البرنامج فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 174- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعد الكشوف المالية عنه.
- 175- وتتجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.
- 176- وترد فيما يلي المطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010:

2010			
التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
بملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	(3 940.2)	-	(3 940.2)
الفروق في الأساس	(412.3)	(274.0)	(688.4)
الفروق في العرض	4 167.2	-	4 167.2
الفروق في الكيانات	(150.3)	-	(150.3)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	(335.6)	(274.0)	(611.7)
	(2.1)	(2.1)	(611.7)

- 177- وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية كفروق في الأساس. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل حسابات الأمانة والعمليات الثنائية جزءاً من أنشطة البرنامج وترد في الكشوف المالية على الرغم من استبعادها من عملية الميزانية، نظراً لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.
- 178- وتُعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي وفقاً لخطة الإدارة لفترة السنتين (2010-2011) التي تتضمن تقسيماً مفصلاً للميزانية حسب السنة لأغراض المقارنة أعلاه.

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

2010					
2009	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الأصول					
الأصول الجارية					
1 744.4	1 329.1	-	230.1	543.4	555.6
1 896.7	2 352.6	-	163.9	111.5	2 077.2
738.4	700.2	-	8.0	20.5	671.7
131.8	186.4	(122.3)	6.4	168.6	133.7
4 511.3	4 568.3	(122.3)	408.4	844.0	3 438.2
الأصول غير الجارية					
148.9	117.9	-	30.0	66.8	21.1
204.2	248.2	-	-	248.2	-
45.7	85.1	-	1.3	23.6	60.2
43.6	36.5	-	-	36.5	-
442.4	487.7	-	31.3	375.1	81.3
4 953.7	5 056.0	(122.3)	439.7	1 219.1	3 519.5
مجموع الأصول					
الخصوم					
الخصوم الجارية					
480.8	522.0	(122.3)	27.9	157.3	459.1
24.4	19.0	-	9.0	0.7	9.3
23.3	22.2	-	-	22.2	-
528.5	563.2	(122.3)	36.9	180.2	468.4
الخصوم غير الجارية					
255.4	286.4	-	-	286.4	-
111.7	112.3	-	-	112.3	-
367.1	398.7	-	-	398.7	-
895.6	961.9	(122.3)	36.9	578.9	468.4
مجموع الخصوم					
4 058.1	4 094.1	-	402.8	640.2	3 051.1
الأصول الصافية					
أرصدة الصناديق والاحتياطيات					
3 792.0	3 834.7	-	402.8	380.8	3 051.1
266.1	259.4	-	-	259.4	-
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010					
4 058.1	4 094.1	-	402.8	640.2	3 051.1
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009					
	4 058.1	-	287.0	728.4	3 042.7

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

2009	2010				
	المجموع	المعاملات فيما بين الشرائح	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات فئات البرامج
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
الإيرادات					
3 445.0	3 546.7	-	261.6	331.2	2 953.9
760.2	583.1	-	4.1	13.4	565.6
44.2	7.3	-	0.2	10.8	(3.7)
38.7	22.6	-	-	22.6	-
85.2	106.5	(81.0)	0.2	125.8	61.5
4 373.3	4 266.2	(81.0)	266.1	503.8	3 577.3
النفقات					
15.1	60.3	-	-	-	60.3
2 380.4	2 254.6	(9.7)	69.2	21.5	2 173.6
734.5	659.0	0.7	4.3	4.7	649.3
617.8	646.4	(9.0)	42.3	223.8	389.3
115.6	152.5	(7.6)	13.5	34.5	112.1
303.5	374.3	(33.9)	16.6	121.2	270.4
2.7	2.7	-	-	2.7	-
12.5	25.1	-	0.4	13.1	11.6
46.0	62.8	(21.5)	4.0	17.5	62.8
4 228.1	4 237.7	(81.0)	150.3	439.0	3 729.4
145.2	28.5	-	115.8	64.8	(152.1)
145.2	-	(33.8)	314.8	(135.8)	

الإيرادات

المساهمات النقدية

المساهمات العينية

فروق أسعار الصرف

إيرادات الاستثمارات

الإيرادات الأخرى

مجموع الإيرادات

النفقات

النقدية والقوائم الموزعة

السلع الموزعة

التوزيع والخدمات المتصلة به

الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى

الإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى

الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات

تكاليف التمويل

الاستهلاك

نفقات أخرى

مجموع النفقات

الفائض في عام 2010

الفائض في عام 2009

179- تعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي بينما تعرض معاً في الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول التالي المطابقة بين المبالغ الواردة وفي كشف المركز المالي في الإبلاغ عن الشرائح.

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
1 162.2	550.5
582.2	778.6
1 744.4	1 329.1

النقدية ومعادلات النقد

الاستثمارات القصيرة الأجل

مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل

180- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائداً فيما بين الشرائح وأرصدة نفقات في الكشف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توجهاً للدقة في عرض هذه الكشف المالية.

181- وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، أسفرت الأنشطة عن أرصدة فيما بين الشرائح بلغت 122.3 مليون دولار أمريكي في كشف المركز المالي و 81 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

- 182- ومن مجموع العقارات والمنشآت والمعدات البالغ 85.1 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2010 (45.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009)، يتعلق 39.4 مليون دولار أمريكي بحيازات جديدة مخصصا منها ما تم التخلص منه في عام 2010 (27 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- 183- وتُنبَت المساهمات الموجهة للعمليات ولأنشطة الأخرى باعتبارها إيرادات عندما يتم تأكيدها كتابياً. وتم تكبد النفقات بصورة تدريجية مع الوقت وفقاً لاحتياجات المشاريع والمستفيدين.
- 184- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحل لاستخدامها في احتياجات البرنامج التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

2009	2010
بملايين الدولارات الأمريكية	
23.2	24.7
35.9	34.9
4.8	6.4
63.9	66.0

الالتزامات عقود إيجار العقارات:
أقل من سنة
من سنة إلى 5 سنوات
أكثر من 5 سنوات
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات

- 185- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 كانت عقود إيجار مباني المقر في روما تشكل 32 في المائة من مجموع الالتزامات لفئة أقل من سنة و 22 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة وخمس سنوات (35 في المائة و 46 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار البرنامج. ويسترد البرنامج تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

- 186- وبلغت قيمة التكاليف غير المتعلقة بإيجار العقارات 1.6 مليون دولار أمريكي (0.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009). وتمثل الإيجارات غير العقارية استئجار المركبات وآلات التصوير.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

- 187- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، كان لدى البرنامج التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، وخدمات أخرى، ومواد غير غذائية والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

2009	2010	
بملايين الدولارات الأمريكية		
455.2	372.3	السلع الغذائية
44.2	45.2	المواد غير الغذائية
120.6	81.0	النقل
93.9	77.6	الخدمات
7.3	7.8	الالتزامات الرأسمالية
721.2	583.9	مجموع الالتزامات المفتوحة

188- وبموجب المعيار 1، المحاسبية على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تُثبت التزامات نفقات المستقبل في الكشف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم القانونية أو الطارئة والأصول الطارئة

189- لا توجد خصوم مادية طارئة ناشئة عن قضايا أو مطالبات قانونية يمكن أن تؤدي إلى خصوم كبيرة تقع على عاتق البرنامج.

190- هناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بالتحكيم عام 2010. وفي عام 2005، اكتشفت حالات تدليس قام بها اثنان من موظفي البرنامج في المكتب الإقليمي للبرنامج في جمهورية جنوب أفريقيا. وقدرت قيمة الخسائر بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً. ويجري اتخاذ الإجراءات الجنائية أمام محاكم جنوب أفريقيا. وبمعزل عن ذلك، بدأت إجراءات مدنية لاسترداد معظم هذه الأموال وفي 12 يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكماً لصالح البرنامج مؤيدة جميع مطالبه. وبلغت قيمة المبلغ الذي قرره المحكمة 6 ملايين دولار أمريكي تقريباً بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. ويسعى البرنامج إلى إنفاذ هذا الحكم بالنسبة لأصول يحتفظ بها وصي قانوني عينته المحكمة. وهذه المسألة معروضة الآن أمام المحكمة العليا لجنوب أفريقيا. ويعمل البرنامج مع مستشارها القانوني المحلي في جمهورية جنوب أفريقيا من أجل إنفاذ هذا الحكم.

المذكرة 9: الخسائر، ومدفوعات الإكramيات والمبالغ المشطوبة

191- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكramيات إذا رأى أن في ذلك مصلحة للبرنامج. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشف المالية."

192- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل مدفوعات الإكramيات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع والأصول الأخرى عام 2010.

2009	2010	
بملايين الدولارات الأمريكية		
0.8	0.2	مدفوعات الإكراميات
9.4	12.9	خسائر السلع
1.4	-	خسائر المواد غير الغذائية
0.1	1.0	خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى
بالأطنان المترية		
21 960	31 727	خسائر السلع (الكمية)

193- وتتعلق مدفوعات الإكراميات أساساً بالتكاليف الطبية لموظفي البرنامج الذين كانوا ضحايا تفجير انتحاري في أحد المكاتب القطرية للبرنامج. وقد حدثت خسائر السلع بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساساً بشطب عملاء وموردي خدمات.

194- وتشمل حالات التدليس والتدليس المفترض في عام 2010 سرقة السلع، والمواد غير، الغذائية ومبالغ نقدية وتورط فيها موظفو البرنامج وأطراف أخرى، وكذلك اختلاس نقدي بما قيمته 382 458 دولاراً أمريكياً، وتم استرداد 50 200 دولار أمريكي (1 349 724 دولاراً أمريكياً و 84 007 دولارات أمريكية على التوالي في عام 2009).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتنسوية مقر العمل	الاستحقاقات	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بملايين الدولارات الأمريكية							
6	5	1.0	0.4	0.2	1.6	0.2	-
6	5	1.0	0.6	0.2	1.8	0.2	-

موظفو الإدارة الرئيسيون في 2010

موظفو الإدارة الرئيسيون في 2009

195- موظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونواب المدير التنفيذي، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة البرنامج ويتحملون المسؤولية عن ذلك. ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين يشغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضواً دون تحديد التعيينات بأشخاص.

196- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين ما يلي: صافي المرتبات وتنسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن الأمتعة الشخصية ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي وفي التأمين الصحي الحالي.

197- كما يحق لموظفي الإدارة الرئيسيين الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (المذكرة 2-11) على نفس مستوى بقية الموظفين. وهي استحقاقات لا يمكن تحديدها كمياً بصورة يعول عليها.

198- كما أن موظفي الإدارة الرئيسيين يشاركون كأعضاء عاديين في صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات	القروض المعلقة
بملايين الدولارات الأمريكية							
28	24	4.2	1.7	1.0	6.9	0.9	0.1
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2010							
24	24	4.2	1.0	1.0	6.2	0.8	0.1
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2009							

199- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضاً عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين بالبرنامج توكيلاً للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشعب في المقر.

200- ويبين الجدول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة العليا الأخرى وعدد موظفي الإدارة العليا الآخرين الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة.

201- وخلال عام 2010، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.2 مليون دولار أمريكي.

202- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين.

203- والمقصود بالقروض التي يتلقاها موظفو الإدارة العليا الآخرون تلك القروض الممنوحة بموجب النظامين الإداري والأساسي للموظفين، بما في ذلك قروض شراء السيارات وسلف استئجار البيوت والقروض على المرتبات. وتُمنح هذه القروض بدون فوائد وتُسرد كمبلغ إجمالي أو كأقساط تُقسط من المرتب.

204- والسلف المقدمة على حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي البرنامج.

المذكرة 11: تسوية الاتفاقات مع أطراف ثالثة

2010	2009	تسوية الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة
بملايين الدولارات الأمريكية		
9.9	33.0	الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني
56.9	93.5	اتفاقات جديدة مع أطراف ثالثة في السنة
(83.3)	(109.7)	مطروحاً منها: متحصلات/إضافات خلال السنة
(71.3)	(151.8)	اتفاقات مستحقة الدفع مع أطراف ثالثة أثناء السنة
98.2	144.9	مطروحاً منها: الصرف/الخصم خلال السنة
10.4	9.9	الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول

205- يمثل الاتفاق مع طرف ثالث عقداً ملزماً قانوناً بين البرنامج وطرف آخر يقوم فيه البرنامج بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف

المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات المستحقة القبض والمستحقة السداد المبرمة مع طرف ثالث بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع طرف ثالث.

206- ويبين الجدول أعلاه تحركات معاملات الاتفاقات المبرمة مع أطراف ثالثة خلال 2010، ويُظهر مبلغاً صافياً مستحقاً من الغير قدره 10.4 مليون دولار أمريكي (9.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009) (المذكرة 2-5).

المذكرة 12: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

207- تاريخ الإبلاغ لدى البرنامج هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشف المالية بما يؤثر على هذه الكشف.

الملحق الأول

العنوان	الاسم	
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome, Italy	Bartolomeo Migone	المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية
45 Glover Avenue Norwalk Connecticut 06850 United States	AON Hewitt Associates	الخبراء الاكتواريون
Via dei Mercanti, 12 20121 Milan, Italy	Citibank N.A.	المصارف الرئيسية
Piazza San Carlo 156, 10121 Turin, Italy	Intesa SanPaolo S.p.A.	
6th Floor, 1 Basinghall Avenue London, EC2V 5DD, U.K.	Standard Chartered Plc	
9, Deen Dayal Upadhyay Marg, New Delhi 110124	Office of the Comptroller and Auditor General of India	مراجع الحسابات

القسم الثاني

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى المجلس التنفيذي

لبرنامج الأغذية العالمي

تقرير عن الكشوف المالية

قمت بمراجعة الكشوف المالية المرفقة لبرنامج الأغذية العالمي، التي تشمل كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية، وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، والمذكرات على الكشوف المالية.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

كما جاء في المذكرات على الكشوف المالية، يتم إعداد هذه الكشوف المالية وفقاً للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والإدارة مسؤولة عن إعداد الكشوف المالية وعرضها بأمانة. وتشمل هذه المسؤولية: تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه والحفاظ عليه، وعرض الكشوف المالية بأمانة مع خلوها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ؛ واختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها؛ ووضع تقديرات محاسبية تعتبر معقولة على ضوء الظروف المحيطة بها.

مسؤولية مراجع الحسابات

ومسؤوليتي هي إبداء رأي في هذه الكشوف المالية بناء على المراجعة التي أجريتها. وقد أجريت مراجعتي للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. وتتضمن هذه المعايير أن ألتزم بالشروط الأخلاقية وأن أقوم بتخطيط عملية المراجعة وأؤديها بحيث أتوصل إلى تأكيد معقول حول خلو الكشوف المالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً.

وتشمل المراجعة إجراءات للأداء بقصد الحصول على قرائن لمراجعة الحسابات بشأن المبالغ والبيانات المفصّل عنها في الكشوف المالية. وتتوقف الإجراءات المختارة على تقدير مراجع الحسابات، بما في ذلك تقدير مخاطر البيانات غير الصحيحة مادياً في الكشوف المالية، سواء وردت بسبب التدليس أو الخطأ. وعند إجراء هذه التقديرات، يضع مراجع الحسابات في

اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البرنامج للكشوف المالية وعرضها بأمانة من أجل تصميم إجراءات المراجعة على ضوء الظروف المحيطة بها، ولكن ليس لغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للبرنامج. وتتضمن مراجعة الحسابات أيضاً تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للكشوف المالية.

وأعتقد أن دلائل مراجعة الحسابات التي حصلت عليها كافية وملائمة لتوفير أساس يقوم عليه رأيي كمراجع للحسابات.

الرأي

في رأيي أن هذه الكشف المالية تعبر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي، بجميع جوانبه المادية، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

تقرير عن المقتضيات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفي رأيي، علاوة على ذلك، أن معاملات برنامج الأغذية العالمي التي اطلعت عليها أو التي اختبرتها كجزء من مراجعتي للحسابات أجريت، في جميع جوانبها المادية، وفقاً للنظام المالي للبرنامج. ووفقاً للمادة 4-14 من النظام المالي، أصدرت أيضاً تقريراً مطولاً عن مراجعتي لحسابات برنامج الأغذية العالمي.



Vinod Ray

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع خارجي للحسابات

نيودلهي، الهند

8 أبريل/نيسان 2011

تقرير
مراجع الحسابات الخارجي
عن
الكشوف المالية

برنامج الأغذية العالمي

عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2010



المراقب المالي والمراجع العام للهند

عُين المراقب المالي والمراجع العام للهند
مراجعاً خارجياً لحسابات برنامج الأغذية
العالمي للفترة الممتدة من يوليو/تموز
2010 إلى يونيو/حزيران 2016.

وتهدف المراجعة التي يجريها المراقب
المالي والمراجع العام للهند إلى تزويد
المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
بضمان مستقل وإضافة قيمة إلى إدارة
البرنامج عن طريق تقديم توصيات بناءة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

السيدة Rebecca Mathai
مديرة المراجعة الخارجية لحسابات
برنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola, 68/70
00148 Rome,
Italy

هاتف: 0039-06-65133071

بريد إلكتروني:

rebecca.mathai@wfp.org

تقرير المراجع الخارجي
عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2010

نتائج مراجعة الحسابات

- 1- قمت بمراجعة الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقاً للنظام المالي للبرنامج وبما يتفق مع المعايير الدولية للمراجعة.
- 2- وقد بدأت عملي في أغسطس/آب 2010. وخلال هذه الفترة، استكملت المراجعة الميدانية في ثمانية مكاتب قطرية، ومكتبين إقليميين، وفي المقر الرئيسي في روما. وقدمت أيضاً إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن المراجعة الخاصة بعمليات البرنامج في الصومال.
- 3- وقمت بعملية بالنسبة للكشوف المالية عن طريق تطبيقي تكنولوجيا المعلومات المناسبين المستخدمين في البرنامج : المرحلة الثانية من شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز 2) – تطبيق نظام ساب لتكنولوجيا المعلومات مستخدم للأغراض المحاسبية، ونظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس)، وهو أحد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لتتبع المخزونات الغذائية. وأجريت اختبارات تحقق لمعاملات محاسبية وتشغيلية مختارة عن طريق الاستعانة بالأرصدة المبينة في الكشوف المالية والتحقق من مجموعات الأرقام المستمدة من السجلات الأساسية. وحصلت أيضاً على تأكيد من تقرير مكتب الرقابة الداخلية عن نظام ونجز 2: ما بعد التنفيذ.
- 4- وأدرجت أيضاً في عملي النتائج التي تؤثر على سلامة المعاملات المالية التي لوحظت عند مراجعتي الميدانية للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. وقد أبلغت هذه النتائج أيضاً للإدارة عن طريق الخطابات الإدارية. وبحثت عند وضع هذا التقرير في صورته النهائية، وجهة نظر الإدارة التي وردت أثناء المراحل المختلفة لمراجعة الحسابات.

أولاً- الأداء على أساس المؤشرات الرئيسية

- 5- المؤشرات الرئيسية للأداء المالي والتشغيلي التي تستحق اهتمام المجلس هي:

الفائض التشغيلي

- 6- استمر في عام 2010 الاتجاه التنازلي في الفائض التشغيلي والذي بدأ في عام 2009. فقد بلغ الفائض التشغيلي في عام 2010 خمس مستواه في عام 2009 وحوالي 50/1 من فائض عام 2008. ويمثل الفائض التشغيلي الفرق بين الإيرادات المثبتة والنفقات الفعلية خلال العام. وقد أدى الانخفاض في الإيرادات بنسبة 2.5 في المائة مع عدم حدوث أي تغيير في النفقات في عام 2010 مقارنة بالأرقام المناظرة في عام 2009، إلى انخفاض في الفائض التشغيلي.
- 7- وظلت النفقات عند نفس المستوى تقريباً في عام 2010 (مقارنة بعام 2009) على الرغم من الزيادة في سعر السلع الغذائية وتكلفة اللوجستيات. وكانت النتيجة انخفاض القدرة على تنفيذ برنامج العمل. وهناك حاجة للعمل مع الجهات المانحة للحفاظ على المستوى الملائم من الموارد لتلبية احتياجات برنامج العمل.

أرصدة الصناديق

8- بلغت أرصدة الصناديق 3 835 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. وتمثل هذه الأرصدة الجزء غير المنفق من المساهمات المتاحة لتمويل العمليات في المستقبل مع أنها تخضع للقيود التي قد تفرضها الجهات المانحة المعنية. ويستطيع الرصيد أن يفي تقريباً بمتطلبات 7 أشهر من النشاط التشغيلي طبقاً لبرنامج العمل بصيغته المحدثة الثالثة في خطة الإدارة للفترة 2010-2011. ولم تعدل أرصدة الصناديق حسب التزامات البرنامج المفتوحة التي تبلغ 584 مليون دولار أمريكي والتي تمثل سلعاً وخدمات تم التعاقد عليها ولكنها لم تسلم وبالتالي لا تعتبر خصوصاً في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويمكن للمجلس التنفيذي أن يطمئن إلى أن أرصدة الصناديق تكفي لتغطية التزامات البرنامج المفتوح.

9- وبلغت استحقاقات الموظفين 309 ملايين دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ومن أصل هذا المبلغ، تم بالفعل تحميل 174 مليون دولار أمريكي على الصناديق والمشروعات ذات الصلة؛ وتم حالياً تحميل المبلغ المتبقي وهو 135 مليون دولار أمريكي على الصندوق العام، ولكنه سيحمل على تكاليف المشروعات في الفترات المالية القادمة من خلال تكاليف الموظفين العادية.

الاحتياطيات

10- بلغت الاحتياطيات 259 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ويمثل 44 في المائة من هذه الاحتياطيات (114 مليون دولار أمريكي) احتياطيات متاحة للبرنامج لضمان استمرار العمليات لحين تأكيد مساهمات المانحين في المشروعات. ويمثل الرصيد حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة⁽¹⁾: 145 مليون دولار أمريكي، وهو الاحتياطي متاح لتمويل أنشطة من غير المشروعات ولكن بتوجيه من المجلس.

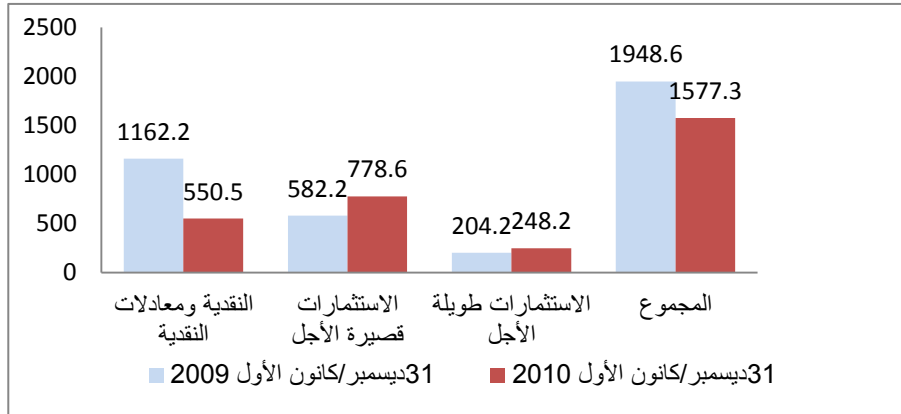
11- وقد أذن المجلس التنفيذي بتحويل 35.9 مليون دولار أمريكي من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي⁽²⁾. غير أن الرصيد متاح في اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة والذي حُوّل بالتالي إلى الاحتياطي التشغيلي خلال العام بلغ 9.6 مليون دولار أمريكي فقط. وتبين من تحليل السلف المستحقة على المشاريع والمقدمة من اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة أنه سيُتاح مبلغ 26.3 مليون دولار أمريكي لنقله إلى الاحتياطي التشغيلي.

النقد والاستثمارات

12- انخفضت قيمة النقد والاستثمارات من 1 949 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 إلى 1 577 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

(1) تُستخدم ميزانية دعم البرامج والإدارة لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة للبرنامج التي لا ترتبط بأي عملية محددة. وتتكون من إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة الواردة من الجهات المانحة لنفقات دعم البرامج والإدارة. وفي نهاية السنة، يُحول فائض عائد تكاليف الدعم غير المباشرة في نفقات دعم البرامج والإدارة إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

(2) كان الغرض من التحويل هو إتاحة مجال أكبر لاستخدام صندوق تمويل السلف. وكان معدل صندوق تمويل رأس المال العامل يبلغ 3 إلى 1 من الاحتياطي التشغيلي؛ وقد زاد هذا المعدل الآن ليصبح 6 إلى 1 لرفع سقف الاستخدام إلى 557 مليون دولار أمريكي. ويمكن تزويد المشروعات بقروض لأغراض محددة على أساس توقعات المساهمات من الجهات المانحة.



13- وتتكون النقدية ومعادلات النقدية من الرصيد النقدي والأرصدة المصرفية؛ وأسواق النقد وحسابات الودائع والأرصدة لدى مديري الاستثمارات. وفي عام 2010، انخفضت الأرصدة النقدية وارتفعت الاستثمارات مقارنة بعام 2009 (الرسم البياني). وكانت الأسباب الرئيسية لذلك هي: (أ) تحويل مبلغ 31 مليون دولار أمريكي مخصصة لتمويل استحقاقات الموظفين من رصيد نقدي إلى استثمارات طويلة الأجل (أسهم وسندات) تمشياً مع سياسة البرنامج لتخصيص الأصول؛ (ب) وتم تحويل 200 مليون دولار أمريكي من سوق النقد إلى استثمارات قصيرة الأجل بناء على توصيات اجتماع لجنة الاستثمار (مارس/آذار 2010).

أداء الاستثمار (بملايين الدولارات الأمريكية)		
2009	2010	
(-)23.5	(-)10.4	الخسائر المحققة خلال سنة
37.3	11.5	المكاسب غير المحققة خلال سنة
24.9	21.5	عائد الفوائد
38.7	22.6	المجموع

14- وعلى الرغم من زيادة الاستثمار في عام 2010 مقارنة بعام 2009، انخفضت إيرادات الاستثمارات من 39 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى 23 مليون دولار أمريكي في عام 2010. وكان عائد الاستثمارات في حدود 1.4 في المائة في عام 2010 مقابل 2 في المائة في عام 2009. وكان الفرق الكبير يتمثل في انخفاض المكاسب غير المحققة مقارنة بعام 2009 عندما ارتفعت المكاسب غير المحققة بسبب استقرار أوضاع سوق النقد بعد التقلبات التي شهدتها في عام 2008. وجاء جانب كبير من إيرادات الاستثمار في عام 2010 من عائد الفوائد على النحو الذي كان متوقعاً من حافطة الإيرادات الثابتة.

15- ويواصل البرنامج الاستفادة من الآراء الدورية للجنة الاستثمار. وفي مبادرة أخيرة، وتمشياً مع التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات السابق، من المتوقع أن يقدم البرنامج إلى المجلس، في الحلقة الدراسية عن المالية، تقريراً عن إدارة الاستثمار في عام 2011.

المخزون الغذائي

16- انخفضت قيمة المخزون الغذائي بنسبة 6 في المائة: وكانت هذه القيمة قد بلغت 680 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 مقابل 721 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2009. وبلغ الانخفاض من حيث الوزن حوالي 7 في المائة. وتمثل المخزونات الإمدادات المطلوبة لاستمرار العمليات لمدة ثلاثة إلى أربعة أشهر في المتوسط. وعلى الإدارة أن تطمئن إلى أن مستويات المخزون كافية للفترة الفاصلة قبل تسليم الأغذية لنقاط التوزيع.

- 17- وبلغ حجم التوزيع الفعلي للسلع الغذائية 4.6 مليون طن في عام 2010 بهبوط 4 في المائة عن التوزيع في عام 2009. وكان 53 في المائة من مجموع النفقات في عام 2010 مخصصاً للسلع.
- 18- وترد تعليقاتي على السياسات والعمليات المحاسبية التي يستند إليها تحديد قيمة المخزون في القسم ألف الخاص بالتعليقات على الكشوف المالية.

ضريبة القيمة المضافة المستحقة التحصيل

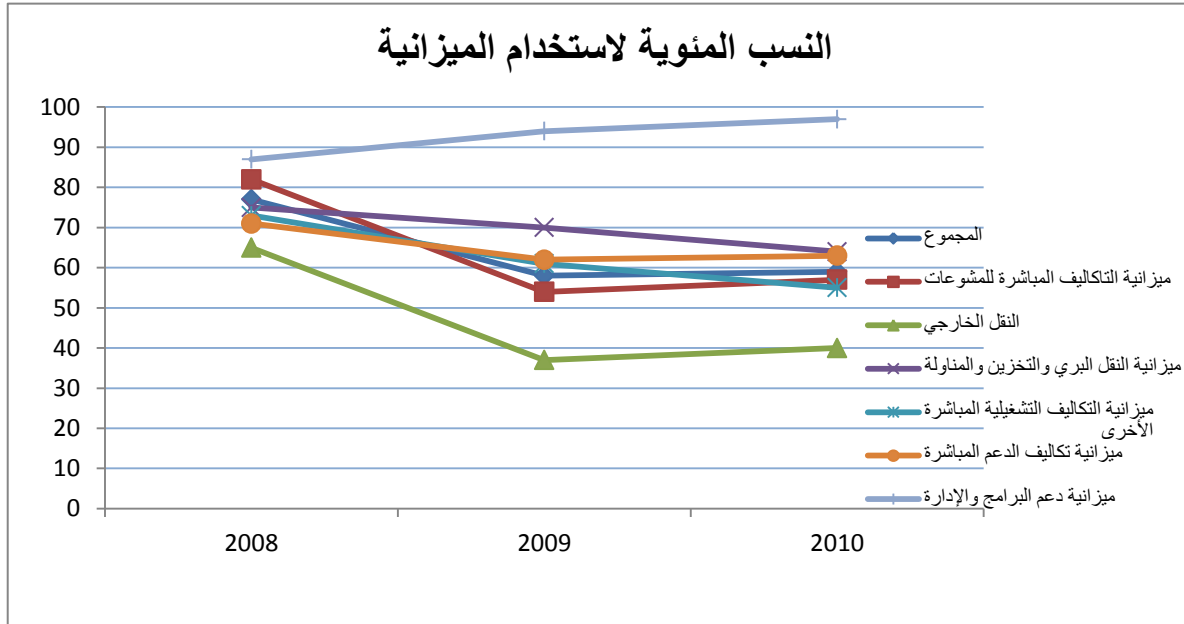
- 19- نظراً لأن البرنامج من أجهزة الأمم المتحدة، فإنه يعفى من الضرائب المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة. ويدفع البرنامج في 12 بلداً من أصل 96 بلداً ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات ويسترد هذه الضريبة من الحكومات المضيفة. وبلغ حجم ضريبة القيمة المضافة المستحقة التحصيل للبرنامج نحو 49 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، منها حوالي 25 مليون دولار أمريكي تخص عام 2007 وفترات سابقة. وبلغت ضريبة القيمة المضافة المستحقة التحصيل في السودان 40 مليون دولار وهو ما يمثل 82 في المائة من مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة التحصيل.
- 20- وقد أكد مراجع الحسابات السابق (2009) على ضرورة إجراء رصد دقيق لضريبة القيمة المضافة المستحقة التحصيل. واستعرض البرنامج حالة ضريبة القيمة المضافة، وزاد في عام 2010 مخصصات الحسابات المشكوك فيها من 25.3 مليون دولار أمريكي في عام 2009 إلى 45.4 مليون دولار أمريكي (المذكرة 2-5 على الكشوف المالية).

تحليل الميزانية

- 21- بلغت قيمة الميزانية النهائية لعام 2010 ما يعادل 6.678 مليون دولار أمريكي؛ وبلغت نسبة المبالغ المستخدمة 59 في المائة من مجموع الميزانية النهائية. وترد في الجدول تفاصيل المبالغ المستخدمة مقابل مختلف بنود الميزانية.
- 22- وتعزو الإدارة استخدام الميزانية إلى توقيت ومستوى الإيرادات المحققة من المساهمات والتي تؤثر على توافر الموارد. وعلى وجه الخصوص، كان انخفاض استهلاك ميزانية النقل الخارجي يعزى إلى أسباب تشغيلية مثل حدوث تغييرات في المصادر المقررة للسلع الغذائية، وزيادة المشتريات المحلية والإقليمية بدلاً من المساهمات العينية والمشتريات الدولية.
- 23- ويتضح من تحليل الاتجاه (انظر الرسم البياني) أن الاستخدام سجل بشكل عام زيادة طفيفة - مقارنة في عام 2009 (باستثناء عنصري ميزانية النقل البري والتخزين والمناولة، وميزانية التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى). وبالمقارنة مع عام 2008، كان الاستخدام منخفضاً بدرجة كبيرة. ويشير استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة⁽³⁾ إلى اتجاه متزايد

(3) تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة تكاليف الدعم غير المباشرة للبرنامج التي لا ترتبط بأي عملية محددة.

بصورة متسقة وبلغ 97 في المائة في عام 2010؛ وبلغ استخدام ميزانية السلع في عامي 2009 و 2010 نحو 54 في المائة و 57 في المائة على الترتيب.



التدليس ومدفوعات الإكرايميات والخسائر والمبالغ المشطوبة

خسائر البرنامج ومدفوعاته الخاصة (بملايين الدولارات الأمريكية)		الوصف
2009	2010	
لا يوجد	لا يوجد	الديون المدعومة المشطوبة (المذكرة 2-3)
3.3	1.1	خسائر ناتجة عن اختلاس الأغذية (المذكرة 2-4)
9.4	12.9	خسائر الأغذية في البلدان المتلقية (المذكرة 9)
1.4	لا يوجد	خسائر المخزونات غير الغذائية (المذكرة 9)
0.1	1.0	شطب الخسائر النقدية (المذكرة 9)
1.3	0.3	السراقات والتدليس (صافية المبالغ المستردة، المذكرة 9)
0.8	0.2	مدفوعات الإكرايميات (المذكرة 9)
16.3	15.5	المجموع

24- يتضح من الاستعراض الذي أجرته وجود ضوابط منهجية تعطي تأكيداً معقولاً بالنسبة للرقابة المالية على الخسائر والمدفوعات الخاصة.

25- وعلمت أن المكاتب القطرية تتخذ الإجراءات القانونية الملائمة لاسترداد مبلغ 332 258 دولاراً أمريكياً من خسائر جملتها 382 458 دولاراً أمريكياً بسبب حالات التدليس وتدليس

مفترض تورط فيه موظفون من البرنامج وأطراف ثالثة. ومن بين 45 حالة علم بها مكتب الرقابة في البرنامج، تم استرداد 50 200 دولار أمريكي في حالتين. ولم يتم خلال السنة شطب مبالغ من المقرر استردادها بسبب التدليس. ولاحظت أيضاً أن مكتب الرقابة قام برصد هذه الحالات.

مزاعم الفساد والسرقة واختلاس المعونة الغذائية

26- بناء على طلب محدد من المجلس التنفيذي، أجريت مراجعة خاصة لعمليات البرنامج في الصومال وقدم التقرير إلى المجلس في دورة فبراير/شباط.

ثانياً- التعليقات على الكشف المالية

- 27- أثناء سير المراجعة، أشرت إلى تعديلات معينة تتعلق أساساً بالإيضاحات المطلوبة لتحسين نوعية الإبلاغ المالي. وأجرى البرنامج بعض التغييرات أثناء المراجعة؛ وبالنسبة لتلك التعديلات التي يلزم اتخاذ إجراء بشأنها على المدى الطويل، تلقيت تأكيدات بإيلائها الاعتبار الواجب.
- 28- وترد تعليقاتي على الكشف المالية بالتفصيل في الفقرات التالية.

ألف- المخزونات

تقدير قيمة المخزونات

- 29- ينص المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أنه ينبغي تقييم المخزونات بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية أيهما أقل. وتكلفة الاستبدال الحالية هي التكلفة التي يتحملها الكيان ذو الصلة لاحتياز الأصل المعنى في تاريخ الإبلاغ. غير أن الفقرة 2-6-2 من الدليل التوجيهي لسياسات البرنامج عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنص على أنه نظراً لطبيعة مهمة البرنامج وطبيعة عملياته في البلدان التي تكون فيها تكلفة الاستبدال مرتفعة أو يصعب تحديدها، تقيم المخزونات بحسب تكلفة فقط.
- 30- وقدم إيضاح جديد للمذكرة 2-4 على الكشف المالية في عام 2010 وخلال عام 2010، أجرى البرنامج استعراضاً لحركة أسعار السلع في السوق بالنسبة للأنواع الرئيسية من السلع التي يحتفظ بها البرنامج في مخزوناتة وذلك على أساس متوسط الفترة التي يحتفظ فيها البرنامج بالسلع الغذائية كمخزون وأدت نتيجة هذا الاستعراض إلى إمساك البرنامج بحسابات جميع قيم مخزونات السلع الغذائية على أساس التكلفة الأصلية وليس تكلفة الاستبدال نظراً لأن التكلفة الأصلية كانت أقل من تكلفة الاستبدال. غير أنني لاحظت أنه لم يتم إجراء مثل هذا الاستعراض بالنسبة للسلع غير الغذائية التي تمثل 3 في المائة من مجموع المخزونات بقيمة تبلغ 20.1 مليون دولار أمريكي.
- 31- وفي رأيي أن تقدير تكلفة الاستبدال ينبغي أن يتم حسب المكان وينبغي أن يشمل في نطاقه جميع عناصر القيمة الجاري رسميتها للمخزونات. واستعراض تكلفة الاستبدال على المستوى الكلي ليس دقيقاً بما يكفي لاستنتاج أن هذه التكلفة أعلى بالضرورة من التكلفة الأصلية.

التوصية 1

ينبغي للبرنامج اتباع عملية أكثر دقة لتحديد تكلفة الاستبدال بالنسبة للسلع الغذائية وغير الغذائية ومواءمة الأحكام في إطار الدليل التوجيهي لسياسات البرنامج مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع اعتماد عملية التقييم.

تسجيل مخزون الأغذية

32- يُعرّف المعيار 12 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأصول بأنها مواد أو إمدادات تستهلك أو توزع عند تقديم الخدمة، أو تُحجز للبيع أو التوزيع بالطرق المعتادة، أما الاستهلاك فانه يتم عند توزيع السلع أو تقديم الخدمات ذات الصلة. وتنص السياسات المحاسبية المعلنة للبرنامج على أن تسجل السلع الغذائية باعتبارها أنفقت عندما يوزعها البرنامج مباشرة أو عن تسليمها إلى الشركاء المتعاونين لتوزيعها.

33- والأساس المنطقي وراء سياسة اعتماد نقطة للتسليم إلى الشركاء المتعاونين باعتبارها نقطة للتوزيع هو أن البرنامج يرى أنه ينقل الملكية والرقابة على السلع بعد تسليمها، وعند هذه النقطة، تنتقل المخاطر إلى الشريك المتعاون. وإنني أرى أن الجوانب التالية لعلاقة البرنامج بالشركاء المتعاونين تستحق العناية عند النظر في مسألة نقل الملكية والرقابة وقت التسليم:

- لا يتمتع الشريك المتعاون بالمرونة في استخدام السلع التي سلمها إليه البرنامج إلا على النحو المنصوص عليه في شروط اتفاق الشراكة على المستوى الميداني (اتفاق الشراكة) مع الشريك المتعاون. فالشريك المتعاون يعد وكيلاً لتقديم خدمة ما نيابة عن البرنامج ويحصل على تعويض مقابل ذلك طبقاً لشروط اتفاق الشراكة.
- يستطيع البرنامج من حيث المبدأ إعادة توجيه/استعادة السلع الموجودة من الناحية المادية في بلد مستفيد إلى موقع آخر داخل البلد المستفيد أو إلى موقع خارج البلد المستفيد إذا كانت لديه أسباب تدعوه للقيام بذلك.
- يقوم البرنامج برصد حركة السلع: خروجها من مخازن البرنامج إلى الشريك المتعاون؛ والكمية التي تسلمها الشريك المتعاون؛ والكمية التي وزعها الشريك المتعاون على المستفيدين. ولا يتم صرف مدفوعات للشركاء المتعاونين إلا بعد التأكد من كمية الأغذية التي قاموا بتوزيعها.
- يتحمل البرنامج تكلفة التوزيع حتى الوصول إلى المستفيدين النهائيين ويسجل خسائر ما بعد التسليم على الرغم من أن المخزونات التي استقطعت بالفعل من حساباته.
- تُحسب مخزونات الأغذية التي توجد لدى الحكومات المضيفة على أنها مخزونات في حيازة البرنامج. وتُحسب القسائم النقدية المسلمة إلى الشريك المتعاون لكنها لم توزع بعد على أنها أصول مملوكة للبرنامج. وتختلف معاملة السلع الغذائية الموزعة على الشركاء المتعاونين عن معاملة التدخلات المذكورة أعلاه.
- لا تعتبر السلع (الغذائية وغير الغذائية) الممكن توزيعها بصورة حقيقية في المستقبل متحققة إلا عندما تصل السلع إلى المستفيدين.

34- غير أن البرنامج رأى أن لما يلي تأثير على نقل الرقابة إلى الشركاء المتعاونين وقت تسليم السلع إليهم: (أ) لا يغطي البرنامج من التكاليف (المباشرة وغير المباشرة) التي يتكبدها الشركاء المتعاونون إلا تلك المتفق عليها في إطار اتفاق الشراكة؛ (ب) يتحمل الشركاء المتعاونون تكاليف أي خسائر رغم أن البرنامج يقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي بهذه الخسائر كجزء من مسؤولياته المحاسبية؛ (ج) لا يسجل البرنامج خسائر ما بعد التسليم وتُسجل النفقات بالكامل عندما يتم تسليم

السلع إلى الشريك المتعاون، غير أنه عند ظهور دلائل على وجود خسائر بعد التسليم فإنه تتم عملية إعادة تصنيف من حساب النفقات الأصلية إلى حساب نفقات أخرى خُصص تحديدا لخسائر ما بعد التسليم. ويتم الإفصاح عن كلا الحسابين في نفس بند النفقات في الكشف المالي الثاني، ولهذا لا يحدث أي تغيير في شروط الإبلاغ المالي. وتسهل هذه التسوية على البرنامج تحمل مسؤولياته في إبلاغ المجلس التنفيذي عن مستوى خسائر ما بعد التسليم ولا تؤثر على البيانات المعلن عنها في الكشف المالي؛ (د) يتم التعاقد مع الشركاء المتعاونين على أن يتمتعوا بالمرونة اللازمة للتنظيم والتشغيل والوفاء بشروطهما القانونية بطريقتهم الخاصة، كما يتضح من الدلائل التي تشير إلى أن كثيراً من الشركاء المتعاونين يعملون بطرق مختلفة للوفاء بمسؤولياتهم في إطار اتفاقات الشراكة. والبرنامج ليس له الحق في إصدار تعليمات للشركاء المتعاونين حول كيفية الوفاء بهذه المسؤوليات القانونية؛ والواقع أنه بمجرد أن تصبح الأغذية في أيدي الشركاء المتعاونين فإنه يتم الاتفاق على توزيعها المقصود بصورة لا يمكن الرجوع فيها.

35- وأعتقد أنه من المهم ملاحظة أن تكاليف الشريك المتعاون بعد تسلم السلع يتحملها البرنامج، وإن لم يكن بالكامل؛ ويرصد البرنامج التوزيع حتى يصل إلى المستفيدين، ويعد تسجيل خسائر ما بعد التسليم أحد جوانب هذا الرصد؛ ويتعين على الشريك المتعاون أن يعمل في حدود اتفاق الشراكة ولا يمكن القول بأن لدى الشريك المتعاون حقوقاً مطلقة للتصرف في السلع.

36- ولاحظت أن البرنامج يواجه صعوبات لوجستية في تلقي تقارير سريعة عن توزيع الأغذية من الشركاء المتعاونين. وأنني أدرك أيضاً أن إجراء تغيير في السياسات المحاسبية سيتطلب تغييراً في نظام ونجز 2 الذي يساند عملية المحاسبة. ولهذا، فإنني أوصي بأن يتم الإفصاح في المذكرات على الكشوف المالية عن مخزون السلع الغذائية البالغ 135 228 طناً مترياً بقيمة 77.4 مليون دولار أمريكي في حوزة الشركاء المتعاونين والذي لم يوزع بعد على المستفيدين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ولهذا، أضاف البرنامج البيان التالي في إطار المذكرة 4 (النفقات) على الكشف المالي والذي يقول إنه "وعلى ضوء السياسات المحاسبية للبرنامج الخاصة بتسجيل النفقات عند تسليم الأغذية إلى الشريك المتعاون في 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، لا تزال هناك سلع غذائية لم توزع بعد على المستفيدين." تؤخذ من مذكرة النفقات

37- وأنني أرى أنه يجب أيضاً الإفصاح عن قيمة وحجم مخزونات الأغذية الباقية دون توزيع لدى الشركاء المتعاونين. وقد علمت من الإدارة أنه يلزم اعتماد الأحجام المسجلة في نظام تكنولوجيا المعلومات المعروف باسم نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس) على أنها باقية للتوزيع من جانب الشريك المتعاون. وأكدت لي الإدارة أن هذا سيتحقق من خلال تعديل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتغييرات في العمليات التجارية.

التوصية 2

ينبغي للبرنامج الإفصاح في مذكرته على الكشوف المالية عن حجم وقيمة السلع الغذائية وغير الغذائية المسلمة إلى الشركاء المتعاونين ولكنها لم توزع على المستفيدين. وللقيام بذلك، ينبغي التأكد من صحة البيانات المسجلة في نظام كومباس.

مسائل الرقابة الداخلية الأخرى على المخزونات

- 38- لاحظت أنه بينما بلغت قيمة السلع الغذائية التي قُيّدت في الحسابات على أنها أقرضت لمشروعات أخرى 68.1 مليون دولار أمريكي، كان الرقم المقابل لعمليات الإقراض الداخلي 70.7 مليون دولار أمريكي. وهذا الفرق الذي يبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي يلزم مطابقته وإدراج البيانات الخاصة بالتسوية. وأبلغت بأن عملية المطابقة جارية.
- 39- توضع الكشوف المالية للبرنامج باستخدام البيانات التي تدرج في نظام ونجز 2 وتعالج باستخدام هذا النظام، وهو حل حاسوبي لتخطيط الموارد المؤسسية قائم على نظام التطبيقات والإجراءات (ساب). وفيما يتعلق بالسلع على وجه الخصوص، يسجل نظام ونجز 2 المعاملات حتى مرحلة استهلاك المخزونات وتحويلها إلى بند النفقات. ويتم بعد ذلك إدراج المعلومات في نظام كومباس - وهو نظام للتجهيز على دفعات. ويسهل عملية ارتحال البيانات بين النظامين بوجود سطح بين نظام ساب ونظام كومباس. ويتم تجميع البيانات في نظام كومباس بواسطة موظفي اللوجستيات والبرمجة بالنسبة لمرحلتها ما قبل التسليم وما بعد التسليم على التوالي؛ ويتولى موظفو تكنولوجيا المعلومات ترحيل البيانات من نظام كومباس إلى نظام ونجز 2. وشركة Logistics هي مالكة مشروع كومباس بما في ذلك السطح البيني وأي معاملات ذات صلة. وتدرج البيانات المستخلصة من نظام كومباس في نظام ونجز 2 عن طريق سطح بييني ويصبح ناتج نظام كومباس مدخلا لنظام ونجز 2 بالفعل. والمعيار الوحيد لتقرير ما إذا كانت البيانات قد استخلصت من نظام كومباس بصورة مرضية أم لا هو نجاح تنفيذ برنامج الاستخلاص.
- 40- ولاحظت أنه كان هناك فرق في المخزون قدره 12 047 طناً مترياً بين نظامي كومباس وونجز 2 اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2010. ويعزى هذا الفرق أساساً إلى التأخر في إدراج البيانات في نظام كومباس ورفض نظام كومباس للبيانات أثناء الارتحال إلى نظام ونجز 2. ووجدت أيضاً أنه ليست هناك عملية يتم بها اعتماد البيانات المستخلصة بصورة منتظمة من جانب شركة Logistics، باستخدام عينة واحدة على الأقل كأساس، للتأكد من دقتها قبل إدراجها في نظام ونجز 2 عن طريق السطح البييني. وأوصي بإجراء معاينة للبيانات المستخلصة كشكل من الرقابة التكميلية للحد من رفض نظام كومباس للبيانات، وهو ما سوف يؤدي في النهاية إلى مطابقة أفضل للمخزونات بين نظامي كومباس وونجز 2.
- 41- ويستخدم نظام ونجز 2 معدل التحرك في الأسعار لحساب قيمة المخزونات⁽⁴⁾. ولاحظت أنه إذا كان هناك اختلاف بين تاريخ الوثيقة (وليكن التاريخ الذي خرجت فيه السلعة من المخزن) وتاريخ التسجيل (التاريخ الذي يسجل فيه خروج السلعة في النظام)، فإن نظام ونجز 2 يأخذ معدل تحرك الأسعار في تاريخ التسجيل لحساب القيمة، بدلاً من تاريخ الوثيقة والذي ينبغي من الناحية المثالية استخدامه في هذه الحالة. ولاحظت أن تاريخ التسجيل يمكن إدراجه يدوياً ليمتثل عن تاريخ النظام. وقالت الإدارة أنه إذا كان معدل تحرك الأسعار يتم على أساس تاريخ التسجيل، فإنه سيعبر عن قيمة عادلة للمخزونات ويسمح بالمقارنة من فترة إلى أخرى. ويجدر ملاحظة أن مراجعتي للمكاتب القطرية كشفت عن حالات تأخر في التسجيل وتحتاج الإدارة لدعم رأيها المذكور أعلاه بإجراء تحليل.

(4) تقدر قيمة المخزون حسب سلعة المشروع/المكتب القطري. وسعر الوحدة من المخزون ومعدل التحرك في سعر السلعة والذي سيتغير من الناحية الدينامية مع قيمة شراء السلع وخروجها من المخزن.

التوصية 3

- ينبغي التعجيل بعملية مطابقة لعمليات القروض والاقتراض الداخلية للسلع الغذائية.
- ينبغي للبرنامج تعزيز ضوابطه الداخلية على نظم تكنولوجيا المعلومات التي تساند إدارة المخزونات، وبصورة أكثر تحديداً:
- ✓ تقييم اعتماد معدل التحرك في الأسعار باستخدام تاريخ الوثيقة بدلاً من معدل التحرك في الأسعار الذي يستخدم تاريخ التسجيل من أجل الحصول على نتيجة واقعية لقيمة المخزونات والخسائر.
- ✓ تعزيز عملية المطابقة للفروق في الأرقام بين نظامي كومباس وونجز 2 بالتنسيق مع الأجنحة الوظيفية المختلفة وإدراج أساليب للتحقق من الاعتماد في العملية.

باء- الخصوم الطارئة

- 42- طبقاً للمعيار المحاسبي 19 المبالغ المخصصة، والخصوم الطارئة والأصول الطارئة – تعني الخصوم الطارئة: (أ) التزاماً محتملاً ينشأ عن وقائع سابقة، ولا يتأكد وجودها إلا عند حدوث أو عدم حدوث واقعة أو أكثر غير مؤكدة ولا تخضع كلياً لسيطرة البرنامج؛ (ب) أو التزاماً حالياً ينشأ عن وقائع سابقة ولكن لا يُعترف به لأنه: (1) ليس من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفقاً للموارد التي تجسد منافع اقتصادية أو خدمات محتملة لتسوية الالتزام؛ (2) أو لأنه لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بقدر كاف من الثقة.
- 43- وأثناء استعراض حالات الخصوم القانونية والطارئة، لاحظت ثلاث حالات تتراوح ما بين 0.1 مليون دولار أمريكي و 0.9 مليون دولار أمريكي قدرها البرنامج على أنها تدفقات خارجية غير محتملة. غير أنه لم يتم الإفصاح عن هذه الحالات على أنها طارئة لأن البرنامج اعتبرها غير جوهرية. ومع أن المبلغ قد يكون ضئيلاً، إلا أنني أشرت إلى أنه لم توضع حالياً أي مستويات للحد النقدي من أجل الإبلاغ عن الخصوم الطارئة.

التوصية 4

ينبغي للبرنامج اعتماد مستويات للحد النقدي من أجل الإبلاغ عن الخصوم الطارئة في سياساته المحاسبية.

جيم- المبالغ المستحقة التحصيل

- 44- ينشئ البرنامج مخصصات لمساهمات المانحين المشكوك فيها والمستحقة التحصيل على أساس عمرها. وفي حين أن المساهمات المستحقة التحصيل لأكثر من أربع سنوات تُدفع بالكامل، إلا أن المساهمات المستحقة منذ ثلاث أو أربع سنوات تُدفع بنسبة 50 في المائة، والمستحقة منذ سنتين وثلاث سنوات تُدفع بنسبة 10 في المائة. وليس هناك حكم خاص بالمساهمات المستحقة التحصيل منذ أقل من عامين.

45- وتشمل المبالغ الأخرى المستحقة التحصيل السلف المقدمة للبائعين، والسلف المقدمة للموظفين، والمبالغ المستحقة التحصيل من طرف ثالث، ومبالغ متنوعة مستحقة التحصيل. ووجدت أن هذا الحساب يتضمن مبالغ مستحقة التحصيل تبلغ قيمتها 2.7 مليون دولار أمريكي ومعلقة من عام 2005 إلى عام 2008.

التوصية 5

ينبغي للبرنامج إدخال آلية رصد منتظمة لاستعراض المبالغ الأخرى المستحقة التحصيل وإجراء استعراض منظم لسياسة المخصصات بالنسبة للخسائر والمبالغ الأخرى المستحقة التحصيل بناء على تحليل العمر.

دال- العقارات والآليات والمعدات

46- لاحظت أن خمسة بنود قُدرت قيمتها بمبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي وصُنفت على سبيل الخطأ بأنها "قيد التشييد" مع أنها استُكملت خلال عام 2010. ومنذ ذلك الوقت، صحح البرنامج هذا التصنيف بنقل الأصول المستكملة إلى فئة الأصول الثابتة وأجرى التغييرات الضرورية في المذكرة 2-7 على الكشوف المالية. ونظراً لأن الاستهلاك المراد تقييده على هذه القيمة المرسلة ليس كبيراً، فقد اتفق على أن يدرج في السنة المالية القادمة.

التوصية 6

ينبغي للبرنامج وضع آلية رصد لضمان تحويل العمل الجاري بعد استكماله إلى أصول ثابتة وتقييم الاستهلاك. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة مراجعة إلزامية أثناء الاقفال السنوي للحسابات المالية.

هـ- تسيير تكنولوجيا المعلومات: نظام ونجز 2

47- يعمل نظام ونجز في البرنامج منذ أكثر من عشرين شهراً. وأفضل الممارسات المعتمدة حالياً مأخوذة من نظام يُعرف باسم CoBIT⁽⁵⁾ ومن تقييم ذاتي يستند إليه بدأ مؤخراً في يناير/كانون الثاني 2011. وقد أظهر استعراض لممارسات تسيير تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بنظام ونجز 2 ما يلي:

- مع أن تقييمات وإدارة مخاطر المعلومات تستند إلى معيار ISO 27001⁽⁶⁾، إلا أنه لم ينفذ من أجل برنامج ونجز 2 لإدارة أمن المعلومات الذي يستند إلى المعايير.
- بالنسبة لتقديم الخدمات⁽⁷⁾، تم تطوير نهج المكتبة المرجعية لتكنولوجيا المعلومات الذي استخدم منذ عام 2007، لجميع خدمات تكنولوجيا المعلومات لكي يلائم نظام ونجز 2 بعد تشغيله ويجري استعراضه وتطويره بصورة مستمرة.

(5) أهداف الرقابة لتكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها - وهو إطار لتسيير تكنولوجيا المعلومات وضعته رابطة مراجعة ورقابة نظم المعلومات، الولايات المتحدة الأمريكية.

(6) معيار منطقة التوحيد القياس لنظام إدارة أمن المعلومات.

(7) المكتبة المرجعية لتكنولوجيا المعلومات - خطوط توجيهية لإدارة خدمة تكنولوجيا المعلومات.

- يستطيع نظام ونجز 2 إدارة الحركة اللوجستية للسلع لكن هذه الخدمة لم تُنفذ بسبب مسائل تتعلق بالبنية الأساسية وإمكانية الاتصال بالشبكة في أماكن التوزيع النهائي (وهي عادة مكاتب فرعية ومخازن) حيث تم في الوقت الحاضر تركيب نظام كومباس. وبعد السطح البيني الذي يؤمن الوصل بين نظام ساب ونظام كومباس ترتيباً انتقالياً حتى يتم التوصل إلى حل دائم. غير أن التخلص التدريجي من السطح البيني يرتبط بالتخلص التدريجي من نظام كومباس وما يستتبع ذلك من تشغيل لنظام ساب لإدارة اللوجستيات الذي لم يتقرر له بعد إطار زمني محدد.

التوصية 7

يمكن للبرنامج تنفيذ نظام إدارة أمن المعلومات من أجل نظام ونجز 2. ويمكن أيضاً تقرير إطار زمني محدد لتشغيل نظام ساب لإدارة اللوجستيات وما يرتبط بذلك من التخلص التدريجي من السطح الذي يؤمن الوصل بين نظام ساب ونظام كومباس.

شكر وتقدير

نود أن نسجل تقديرنا لما أبداه المدير التنفيذي وموظفو البرنامج في المقر من تعاون ومساعدة أثناء عملية مراجعة الحسابات.

Vinod Ray

Vinod Ray

المراقب المالي والمراجع العام للهند

مراجع خارجي لحسابات

8 أبريل/نيسان 2011